الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب

-عين تموشنت-

Ministère de l'Enseignement Supérieur

et de la Recherche Scientifique

Université belhadj bouchaib

-Ain Temouchent-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

الكتلة النقدية وظاهرة التسرب النقدي

إعداد الطالب:

-سيدي يخلف عبد الرحمان.

تحت إشراف الأستاذ:

- جديدن لحسن

لجنة المناقشة

جديدن لحسن	استاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	مشرفا
سي محمد كمال	استاذ محاضر "أ"	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
بن يحي حسين	استاذ مساعد "أ"	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

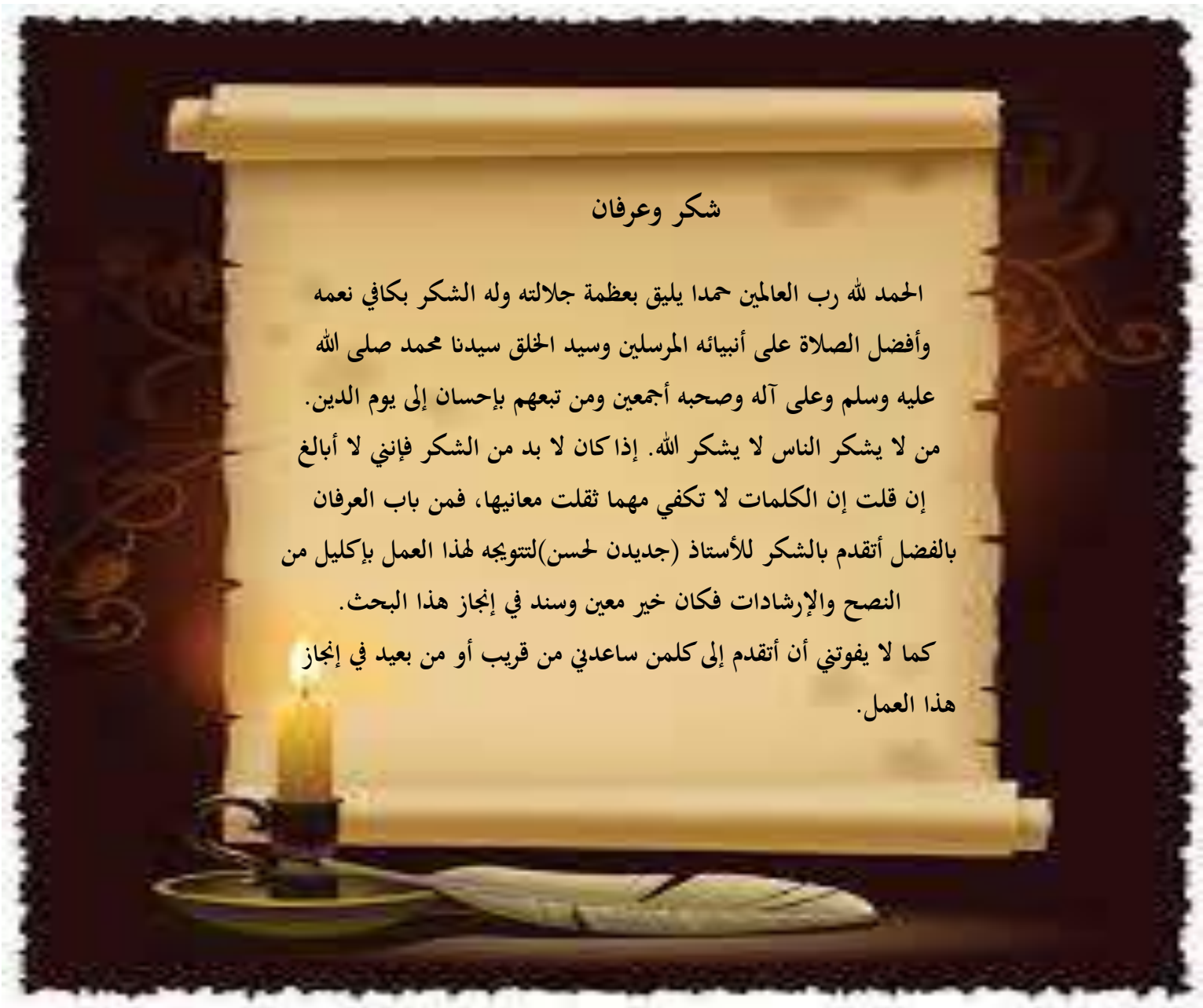

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلالته وله الشكر بكافي نعمه وأفضل الصلاة على أنبيائه المرسلين وسيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله. إذا كان لا بد من الشكر فإنني لا أبالغ إن قلت إن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها، فمن باب العرفان بالفضل أتقدم بالشكر للأستاذ (جديدن لحسن)لتتويجه لهذا العمل بإكليل من النصح والإرشادات فكان خير معين وسند في إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى كلمن ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل...

إلى من حملتني في بطنها وضمتني إلى صدرها

إلى من ربتني وسهرت على راحتي

إلى التي الجنة تحت أقدامها

إلى التي اشتقت لرؤيتها

إلى روح أمي الطاهرة

إلى الذي شقي وتعب في تربيتي

إلى الذي علمني وأنار درب حياتي

إلى أبي الغالي شفاه الله وأطال في عمره

إلى سندي ورفيقة حياتي زوجتي الغالية

إلى نبض قلبي ونور حياتي أبنائي عدنان وزياد ووصال

إلى إخواني وأخواتي وكل أبنائهم

إلى كل أصدقائي الأعزاء خاصة قادة بن عبد الله فتحي

إلى كل من زرع الأمل في قلبي

ملخص الدراسة

يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي و معرفة العوامل و الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة التي تزايدت بشكل كبير مؤخرا. وقد تم التوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: ضعف الخدمات المصرفية و المالية في الجزائر والتي تمثل متطلبات الشمول المالي، بالإضافة إلى ضعف وتدني الوعي المصرفي والثقة لدى الأشخاص وانعدام أدوات الصيرفة الالكترونية .كل هذا أدى إلى احتفاظ الأفراد بالأموال خارج الجهاز المصرفي. وكنتيجة لانخفاض الوعي المصرفي و الثقة أضحت التعاملات مع المصارف منخضة جدا. وقد أوصت الدراسة إلى تبني استراتيجية وطنية مستعجلة ،للعمل على زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد وتحسين الخدمات المصرفية لتعزيز الشمول المالي ،وذلك بإزالة جميع المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الشمول المالي.كما يجب على الجهاز المصرفي بصفة عامة و على البنوك التجارية بصفة خاصة الاقتداء والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الشمول الرقمي وخصوصا في الفترة الأخيرة مع تفشي واستفحال جائحة كورونا ،ورغبة الأفراد في تطبيق رقمنة الاقتصاد واستخدام المحافظ الالكترونية وتطبيقات الأجهزة الذكية لإجراء مختلف المعاملات اليومية.

Abstract :

This study aims to analyse the phenomenon of cash leakage outside the banking system and to know the reasons and factors that led to this phenomenon, which has increased dramatically recently.The most important conclusions were reached :weakness of banking and finacial services, which represent the requirement of financial inclusion, in addition to weak and low banking awareness and confidence among individuals and the lack of electronic bankink tools.All this led to individuals keeping money outside the banking system.As result of decrease in banking awareness and confidence, transaction with banks will decrease.The study recommended the adoption of urgnt anational strategy to work on increasing banking awareness among individuals and improving banking services to enhance financial inclusion by removing all obstacles that prevent the implemation of this finacial inclusion.The banking system in general ,and commercial banks in particular should follow the example and benefit from experiences of developed countries in the field of digital inclusion, especially in recent times with the outbreak of the corona pandemic and the desire of individuals to move towards using electronic wallets and smart device applications in conducting daily transactions.

الفهرس

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1: **تطور الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018**	30
الجدول رقم 2: **تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018**	33
الجدول رقم 3: **احصائيات خاصة باستمارة الاستبيان**	37
الجدول رقم 4: **مقياس ليكارت الخماسي**	38
الجدول رقم 5: **نتائج صحة الدراسة حسب البرنامج الإحصائي SPSS الاصدار24**	39
الجدول رقم 6: **المعلومات الشخصية للعينة**	40
الجدول رقم 7: **نوع السن للعينة المدروسة**	40
الجدول رقم 8: **نوع المستوى الدراسي للعينة المدروسة**	41
الجدول رقم 9: **نوع المهنة للعينة المدروسة**	41
الجدول رقم 10: **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني للمتغير الأول والثاني والثالث**	42
الجدول رقم 11: **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث**	44
الجدول رقم 12: **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع**	46
الجدول رقم 13: **جدول إحصائيات تحليل التباين ANOVA**	47
الجدول رقم 14: معامل الارتباط R	48

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الاهداء	II
ملخص الدراسة	III
الفهرس	V
فهرس الجداول والملاحق	VI
فهرس المحتويات	VII-VIII
مقدمة عامة	4-1
الفصل الأول: الكتلة النقدية وظاهرة التسرب النقدي	
تمهيد	6
المبحث الأول: الكتلة النقدية	7
المطلب الأول: الكتلة النقدية ومجمعات الكتلة النقدية	7
أولا: تعريف الكتلة النقدية	7
ثانيا: هيكل الكتلة النقدية	7
ثالثا: المجمعات النقدية	8
المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية	10
أولا: الذهب	10
ثانيا: العملات الأجنبية	11
ثالثا: القرض المقدم للخزينة	11
رابعا: القرض المقدم من الاقتصاد	11
المطلب الثالث: خلق واشتقاق النقود من طرف البنوك التجارية	12
الفرع الأول: اشتقاق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي	12
الفرع الثاني: اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي والاحتياطي الفائض	13
المطلب الرابع: التسرب النقدي	15
أولا: التسرب النقدي والعوامل المحددة له	15
ثانيا: العوامل التي تؤدي إلى التسرب النقدي	17
المطلب الخامس: التطور البنكي	19
الفرع الأول: الصيرفة الالكترونية وشروط نجاحها	19
أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية	19
ثانيا: شروط نجاح الصيرفة الالكترونية	19
الفرع الثاني: وسائل الدفع الحديثة التي تعتمدها البنوك التجارية	21
أولا: تعريف الدفع الالكتروني	21
ثانيا: وسائل الدفع الحديثة	22

ثالثا: النقود الالكترونية	23
رابعا: الشيكات الالكترونية	24
خامسا: نظام التحويلات الالكترونية	24
سادسا: مزايا النقود الالكترونية	24
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للكتلة النقدية وظاهرة التسرب النقدي	
المطلب الأول: دراسة تحليلية لمشكل السيولة في الجزائر	30
أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018	30
ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر	33
المطلب الثاني: دراسة ميدانية لمشكل السيولة في الجزائر	36
أولا: المنهجية والأدوات المستعملة في الدراسة	36
ثانيا: دراسة وتحليل الاستبيان	37
ثالثا: صدق ثبات الاستبانة	38
رابعا: الاجراءات المنهجية للدراسة	38
المطلب الثالث: أساليب التحليل المستخدمة	39
أولا: الأساليب الاحصائية المستخدمة	39
ثانيا: قياس صدق الاستبيان وثبات الدراسة	39
ثالثا: عرض نتائج الدراسة	39
رابعا: عرض وتحليل محاور ومتغيرات الدراسة	41
خامسا: اختبار فرضيات الدراسة	46
خلاصة الفصل الثاني	48
خاتمة عامة	50-49
قائمة المراجع	53-51
الملاحق	57-54

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يؤدي النظام المصرفي دورا جوهريا في عملية التنمية من خلال الخدمات الاساسية التي يؤديها في الاقتصاد، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن تم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز، بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد. بالإضافة إلى ذلك فإن النظام المصرفي هو بمثابة مراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول ، وكموفر لآلية التحوط و تنويع المخاطر. كما يعتبر النظام المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد وهذا ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فقد أصبح هذا النظام بكل اتساع وتنوع أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا ونطل منها على العالم وأصبح تطوره وقوة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، لذلك يكون النظام المصرفي واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية.

وتعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، حيث أن الإفراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم و كذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائما إلى حسن التحكم فيها بما يلائم تطور نمو النشاط الاقتصادي ،ولعل من أبرز المشاكل الاقتصادية هي وجود هذه الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي أو البنكي حيث أصبحت ظاهرة اكتناز الأموال والتسرب النقدي من الأسباب الحقيقية في فشل الأنظمة المصرفية و غياب السيولة خاصة في الدول النامية ،والتي تعاني من تسرب كبير في الأموال التي كان من الممكن استخدامها في تمويل الاقتصاد.

إن تسرب الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي، لها العديد من الانعكاسات السلبية على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، وذلك لان السيولة المصرفية ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وبشكل خاص الجانب النقدي و المصرفي، لأن إذا كان معظم النقود سوف تظل خارج النظام المصرفي، هذا يعني انخفاض حجم النقود المتاحة للإقراض في المصارف، وهذا سيثبط من قدرة المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل المشروعات الصغيرة والكبيرة، الأمر الذي يعني انخفاض العمليات المصرفية وبالتالي انخفاض ربحية المصارف نتيجة لانخفاض حجم القروض الممنوحة.

لقد عاشت الجزائر في الأشهر القليلة الماضية أزمة سيولة هي الأشد من نوعها، ويمكن تشبيه هذه الأزمة بجبل الجليد حيث يعكس الجزء البارز منه الأسباب الظاهرة، كتجميد النشاطات الاقتصادية خلال جائحة كورونا و الحجر الصحي ،وهذا ما عسر على كثير من المودعين ضخ أموالهم وكذا تضاعف نسبة سحب الأموال و عجز البنك المركزي الجزائري عن توفير السيولة النقدية اللازمة والمطلوبة رغم كل عمليات طبع النقود المكثفة التي تمت سابقا .بينما ينم الجزء المخفي من ذلك الجبل عن وجود جذور عميقة لهذه الأزمة، كالاختلالات في السياسة النقدية وتخلف المنظومة البنكية عن اتباع الخدمات الالكترونية واضمحلال الثقة بين المواطن و والمنظومة البنكية وردود أفعال الحكومة ،لاسيما خلال الأزمات التي تنفر المودعين من ادخار أموالهم في القنوات الرسمية وتحثهم على اكتنازها تحت أنظارهم في منازلهم.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره يمكن حصر الإشكال الأساسي والجوهري لهذا البحث في السؤال التالي:

- ✓ ما هي أسباب وجود حجم كبير من الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي الجزائري، وكيف يمكن استقطابها الى النظام المصرفي؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الاشكالية الأساسية يتم تقسيمها إلى أسئلة فرعية :

- ✓ ما هي العوامل لتي تؤدي إلى التسرب النقدي في الجزائر؟
- ✓ ما هي الأسباب التي ساعدت على اكتناز الاموال في الجزائر؟
- ✓ ما هي الحلول المقترحة لاستقطاب الكتلة النقدية الى النظام المصرفي

فرضيات الدراسة :

- ✓ يعتبر تدني مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد من العوامل الاساسية في احتفاظ الافراد بالأموال خارج القطاع المصرفي الجزائري.
- ✓ يعتبر نقص الصيرفة الالكترونية من العوامل المهمة التي ساعدت في احتفاظ الأفراد بالأموال خارج القطاع المصرفي الجزائري.
- ✓ يعتبر الاقتصاد الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية من اهم الحلول الممكنة لاستقطاب الكتلة النقدية الى النظام المصرفي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في تحديد العوامل التي ساهمت في مشكلة انعدام السيولة في الجزائر ووجود كتلة نقدية ضخمة خارج الجهاز المصرفي، والأسباب التي أدت إلى التسرب النقدي، إذ أن الاهتمام بهذه الظواهر مهم للغاية لأنها تنعكس بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

- فهم ظاهرة الاكتناز والتسرب النقدي.
- دراسة وتحليل ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي.
- اقتراح المعالجات والحلول للحد من ظاهرة وجود الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي.

دوافع اختيار الدراسة:

- أزمة انعدام السيولة التي وقعت فيها الجزائر والتي تزامنت مع جائحة كورونا.
- الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية لوجود الكتلة النقدية الضخمة خارج الجهاز المصرفي الجزائري.

حدود الدراسة :

- **المجال المكاني:** تتمثل عينة الدراسة في توزيع استبيان بولاية عين تموشنت بالجزائر
- **المجال الزماني:** شملت فترة الدراسة مرحلة انتشار جائحة كورونا سنة 2021

المنهج المتبع:

من أجل تحيق أهداف الدراسة ومن أجل أن يستوفي الموضوع محل البحث حقه من التحليل وتسليط الضوء عليه للتمكن من بلورة تصور يساعد في إيجاد أجوبة للإشكالية قيد الدراسة. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي و هو أسلوب من أساليب التحليل الذي يهتم بذكر خصائص ومميزات الظاهرة الموصوفة بدقة معبرا بصورة كيفية وكمية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على عينة "رجال الأعمال" عند القيام بالاستبيان.
- قلة المراجع التي درست الموضوع بشكل مباشر.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وإثرائه ولمعالجة إشكالية الدراسة والتأكد من الفرضيات المقترحة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسين ،حيث تم التطرق في الفصل الاول إلى الجانب النظري، بينما اشتمل الفصل الثاني على الدراسة التطبيقية .فيما يسبق هذه الفصول مقدمة عامة تهتم بتوضيح اشكالية

الدراسة، أهميتها و أهدافها، والمنهج المتبع فيها وأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وفي الأخير الخاتمة والتي تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات وأهم الاقتراحات المقدمة.

الفصل الأول: الكتلة النقدية وظاهرة التسرب النقدي

تمهيد :

تعتبر الكتلة النقدية التزاما يقع على عاتق الاقتصاد الوطني والذي تمثله المؤسسات المصدرة للنقد (البنك المركزي) و هي تعتبر حقا لحائزه من عائلات و مشروعات و هو الذي يمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع و الخدمات، حيث تستمد الكتلة النقدية قوتها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد من كون أن العملة هي وسيلة للتداول وتمثل قوة شرائية معينة يستطيع حاملها الاستعاضة عنها بسلعة أو خدمة معينة ،كما أنها تستخدم في سداد الديون وإبراء الذمم ومنح القروض والتسهيلات للآخرين ،وفي عمليات الادخار عن طريق الاحتفاظ بها لوقت الحاجة.

إن دراسة الكتلة النقدية أو عرض النقود أمر مهم وربما ضروري لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام .ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود وتنظيم اصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية .

و سيتم معالجة الفصل الأول في مبحثين :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للكتلة النقدية وظاهرة التسرب النقدي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الاول: الكتلة النقدية

تختلف الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد الى آخر، وفقا لنموذج التنمية المتبعة وكذا نوع التسيير الاقتصادي، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاديات الحديثة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصادها ومعرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدي.

المطلب الأول: الكتلة النقدية والمجمعات النقدية

اولا: تعريف الكتلة النقدية

هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الافراد او المؤسسات التي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات (حداد و مشهور هذلول، 2005، صفحة 89)

أيضا بأنها تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية، أوهي الكمية النقدية متمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها (عزوز، 2008، صفحة 49)

يتضح من خلال التعريفين السابقين، أن الكتلة النقدية هي مجموعه النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، وهي عباره عن مجموعة متغيرة جدا من وسائل الدفع، لا يمكن لهذه الكمية أن تكون مفهومة إلا بعد دراسة مكوناتها ومميزات هذه المكونات.

ثانيا: هيكل الكتلة النقدية

تنقسم الكتلة النقدية الى مجموعتين جزئيتين أموال نقدية جاهزة وشبه النقود أو أموال جاهزة شبه نقدية.

1-الأموال النقدية الجاهزة: (بوكسيه، 1989، الصفحات 226-267)تتألف الأموال النقدية الجاهزة من الموجودات المالية المستعملة كوسائل دفع مباشرة في العمليات التجارية، دون إشعار أو تحويل مسبق إلى شكل آخر من أشكال النقود وتشتمل النقود الأجهزة على:

أ-القطع النقدية نقود التجزئة: الموضوعة في التداول التي تصدرها الخزينة لها قوة ابراء محدودة، لا يمكن للفرد ان يسدد فيها عليه إلا بالنسبة المبلغ أقصى محدود، لا تعتبر السبائك والذهب في عداد النقود والتجزئة.

- الأوراق المالية المتداولة (النقود الورقية) وهي أوراق مصرفية في تداول الجمهور.

-ودائع تحت الطلب (نقود كتابيه) هي حسابات تحت الطلب مفتوحة باسم المشروعات والافراد.

ب-الأموال شبه النقدية الجاهزة: (نفس المرجع السابق، ص 168) وتشتمل هذه الكمية المجمعة على التوظيفات السائلة لأجل قصير بإدارة المؤسسات المالية والمصرفية والودائع لأجل في الخزينة.

كما تتمتع وسائل الدفع هذه ببعض الخصائص التي تميزها عن الأموال الجاهزة.

– قبل استخدامها وسير تسوية العمليات، يقتضي تحويلها إلى أحد أشكال الاموال النقدية الجاهزة

–هي توظيفات لأجل قصير مدفوعات الفوائد.

– هي لا تخص إلا المؤسسات المالية المصرفية والخزينة العامة، تستبعد منها التوظيفات في صناديق الادخار.

ثالثا: المجمعات النقدية

المجمعات النقدية يجب التأكيد على المجمعات التالية:

1–المجمع M1 : (هوشيار، 2005، صفحة 246 و 247) ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشره للإنفاق و الاكثر سيولة في مجموع العرض النقدي وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيله للتبادل وأن هذا الجزء من عرض النقود يعتمد على مقدار الاحتياط الذي تحتفظ به البنوك القائمة بالاحتياط على ودائع الحساب الجاري ومقدار العملة التي يتم احتفاظ بها خارج النظام المصرفي :

$$M1=m1.M$$

علما بأنM)) هو الاساس النقدي او مجموع العملة خارج النظام المصرفي واحتياطات تحتفظ بها البنوك وان يتحدث كما يلي:

$$m1=\frac{1+a}{R+a}=(A)\frac{M1}{M}$$

A : نسبه العملة خارج البنوك (A) الى ودائع الحساب الجاري (D)

$$a=\frac{A}{D}$$ اي ان

وان R نسبه الاحتياطي الالزامي للبنوك على مجموع الودائع المصرفية وهكذا فان :

$$M1=m1.M=A+D$$

2–المجمع (M2): (اكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليل ونظري ، مرجع سابق ، ص 89) يعرف احيانا بمصطلح السيولة المحلية ، ويتكون من ودائع تحت الطلب الجارية والعملة في التداول في اجل الجمهور، مضاف لها الودائع اجل في البنوك التجارية.

ويتوافق هذا التعريف مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريدمان وهكذا فان

$$M2=M1+TD$$

ويعود اسلوب التوسع في عرض النقد هنا الى القطاع المالي في الدول المتقدمة، قد وفر جزء من موجودات المالية، التي يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة، وفي نفس الوقت تدر عائدا، وهذه الموجودات تعتبر وسائل القريبة من النقود بحيث تستطيع ان تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية.

3- المجمع (M3) : (مفتاح، 2003، صفحة 45) بالإضافة الى الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية ، هناك نوع اخر من ودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية او سندات الخزينة العمومية ، والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات الغير المالية او السندات الخزينة العمومية على الوثائق التي تشبه السندات الصندوق ، والتي تصدرها البنوك التجارية ومن الأهمية الاخذ بعين الاعتبار ، انه رغم عدم وجود رقابة وثيقه على هذه المؤسسات إلا أن لهذه الودائع دور كبير في عرض النقود ومشاكله ، خاصة التضخم ، على هذا الاساس يمكن اضافه الودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية بالرمز (S)الى المجمع النقدي للحصول على المجمع النقدي الذي يمثل السيولة الكلية للاقتصاد في لحظة معينة ويكون لدينا :

$$M3=M2+S$$

المجمع (M4): (الشريف، 2010، صفحة 61) يتضمن بالإضافة الى M3 اوراق الخزينة التي بحوزة الاعوان غير الماليين ، الصادر عن المؤسسات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الاعوان الغير الماليين.

اما مجمعات التوظيفات فقد قررت المصالح الإحصائية في بنك فرنسا بإعادة ترتيب مختلف الاصول غير النقدية الى مجموعات جزئيه مختلفة، والمتجانسة قدر الإمكان حسب مميزاتها الخاصة وحسب درجه انخفاضها مع الموجودات النقدية وبالتالي فان التوظيفات الغير المالية هي (Goux, 1995, p. 17)

الادخار P1: يشمل :

- الادخار التعاقدي (برامج الادخال الكلي وبرامج الادخار الشعبي)
- سندات الرسملة على التي تعرضها شركه التامين.

الادخار P2: يشمل :

- جميع التوظيفات(السندات)
- الاحتياطات النقدية للتامين.
- **الادخار P3**: يشمل جميع التو توظيفات كأسهم.

المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

تعتبر كميه النقود المتداولة في الاقتصاد، التزاما على المؤسسات المصدرة لها البنك المركزي البنوك التجارية، الخزينة العمومية، اتجاه الوحدة الاقتصادية (مشروعات وعائلات) إلا أن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف الوحدات الاقتصادية، لا يتم دون مقابل، هذا المقابل مصدره العمليات الاقتصادية الحقيقية، فمن يحوز مبلغ نقديا سواء كان قانونيا أو كتابيا من واجب المساهمة في انتاج هذا الاقتصاد.

وحتى تتمكن المؤسسات المصدرة للنقود من احداث النقد وتدميره، يجب ان تترجم هذه العمليات التي تمكنها من تحويل هذه الالتزامات إلى نقود أو ما يسمى بعمليات التنقيد أو العمليات المعاكسة مما يؤدي الى تدمير النقد.

بالنسبة للعناصر التي تجري عليها عمليه الاصدار او التدمير تتمثل في:

اولا: الذهب

يتكون رصيد الذهب من السبائك والعملات الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي ، وهو اصلا مخصص للإصدار الورقي وكاحتياطي ، يمنح الثقة في العملية المحلية بالنسبة لعملات الدولة ومواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الازمات الاقتصادية ، و تحديد السعر ثابت للعملة ، اي ان كمية الذهب التي ترتبط بوحدة النقد ليست الا اساس حسابي يمكن الاعتماد عليه في تحديد كمية الذهب ، الموجودة في الغطاء وفي تحويلات العملات بعضها الى بعض (الرايس، 2013، صفحة 58)

ويرجع الاعتماد على الذهب كأحد اهم مقابلات الكتلة النقدية ، لطبيعة الذهب ذاته ، لا نه يتمتع بخاصيه مزدوجة ، فالذهب عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائيات ، و في نفس الوقت يعتبر مقابلا وغطاءات للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية وهذا ما يفسر في جانب الخصوم ، يصبح الذهب من العناصر المؤثرة في كميه وحركه وسائل الدفع وغالبا ما يكون هذا العنصر قيدا او ضمانا ضد الاسراف في اصدار وسائل الدفع الاخرى (شيحة، 1996، صفحة 113و 114و 115)

يعتبر الذهب من بين مصادر القاعدة النقدية ويترتب على الزيادة في حيازته ، زياده مساويه في القاعدة النقدية و تجدر الإشارة الى انه منذ سنه 1970 قد تم انهاء العمل بنظام سعر الصرف الثابت ، حيث دفع الرئيس الامريكي نيكسون تحويل الدولار الى ذهب بسبب انخفاض الاحتياطي للولايات المتحدة الأمريكية من الذهب ، اصبح من الضروري مراعاه القيمة الزائدة بطريقه بسيطة مفادها ان الاصول من الذهب تقيم دوريا والفائض او النقص في القيمة الذي يضاف الى قيمه الاصول يدون حياديا في بند الخصوم يدعى احتياط اعاده تقييم الاصول العامة من الذهب (فريدة، 2008، صفحة 101 و 102)

ثانيا: العملات الأجنبية

يمتلك كل بلد اضافه الى رصيد ذهبي، رصيد من العملات الأجنبية تطلبها المبادلات التجارية الخارجية ليتمكن من تمويل ما يستورده من سلع وخدمات.

ويكون مصدر هذه العملات، تصدير السلع والخدمات أو جلب الاستثمارات الخارجية أو حصوله على قروض أو مساعدات من الخارج أو مساعدات أو عن طريق ودائع أجنبيه في البنوك الوطنية، إضافة الى فوائد الاموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة (محمد ا.، 2006، صفحة 124)

كما يمكن لهذه العملات ان تتسرب الى الخارج، إذا تم استيراد السلع وخدمات اجنبية أو تصدير رؤوس الاموال من الخارج، إضافة الى دفع فوائد رؤوس الاموال الأجنبية داخل البلاد وتحويلات اليد العاملة الأجنبية. (محمد الشريف إلمان، محاضرات النظرية الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 67)

مما سبق يتضح ان هناك علاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وحجم العرض النقدي المتداول، فان حقق ميزان المدفوعات فائض سوف يزيد رصيد الذهب والعملات الأجنبية، ما يعني زيادة في العرض النقدي أما إذا حقق عجز، سوف يؤدي الى تخفيض هذا الرصيد ويتسبب في انخفاض الكتلة النقدية.

ثالثا: القرض المقدم للخزينة

في ضل تزايد حجم نفقات الدولة يمكن أن يطرأ عجز في ميزانية الحكومة، مما يجب عليها البحث عن كيفية تموين هذا العجز.

في هذه الحالة تقوم الخزينة العمومية بإصدار أوراق دين حكومية سندات الخزينة أو أذون الخزينة وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب، وهنا يمكن ان يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور (سودار، 2009، صفحة 46) فإذا اكتتب من طرف البنك المركزي، يصدر مقابلها نقدا قانونيا، أما إذا تحصلت عليه البنوك التجارية أو الجمهور سيعيد خصمها لدى البنك المركزي ومقابل ذلك يتحصلان على نقد قانوني.

كما يمكن أن تمول الخزينة عجزها عن طريق التمويل الاجنبي وفي هذه الحالة ايضا يكون البنك المركزي مجبرا على إصدار النقد من جديد.

رابعا: القرض المقدم من الاقتصاد

لضمان النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، إنطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الاوراق التجارية ومنحها قروض بصفته المقرض الاخير للنظام المصرفي، وتعتبر

هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية (الله، 2008، صفحة 34)

لذلك تولي لها السلطات النقدية اهتماما كبيرا، وتدخل في توجيه هذه القروض إذ أن المبالغة في منحها ينتج عنه زيادة في كمية النقد وظهور التضخم (محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص232)

وباختصار لكل ما سبق، فالبنك المركزي يعتمد في عمليه الاصدار على مجموعة من الحقوق التي يمتلكها والتي تعد من أهم المؤثرات في حجم العرض النقدي.

المطلب الثالث: خلق واشتقاق النقود من طرف البنوك التجارية

تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق النقود، ولكن تبقى هذه القدرة ليست مطلقه إذ أن السياسة النقدية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصان مع تغير الظروف التي يمر بها الاقتصاد، وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي، وتخلق البنوك التجارية ما يسمى بنقود الودائع من خلال الودائع الجارية الأولية، حيث وجدت البنوك خلال عملها أن حجم الودائع يفوق حجم السحوبات لديها فاستغلت هذه الفجوة.

ومع ظهور الشيكات، يستطيع الافراد اتمام عملياتهم بها دون الحاجة لحمل النقود حيث ادى الى بقاء هذه الأخيرة ثابتة لدى الجهاز المصرفي وتتغير فقط للقروض المحاسبية التي تثبت حق الافراد على الاخرين (عبدالرحيم، 2014)

لتوضيح العمليات أكثر نفترض وجود بنك التجاري واحد.

الفرع الاول: اشتقاق النقود في حاله عدم وجود تسرب نقدي

وذلك اعتبار أن البنك التجاري يحتفظ فقط بنسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي، ونقدم المثال التالي لشرح هذه العملية.

– المثال:

نفترض بنك تجاري يملك وديعة اولية بقيمة 100000.00 دينار ويحتفظ باحتياطي قانوني نسبته 10% فيكون اشتقاق النقود كالتالي:

المودعون	مبلغ الوديعة	الاحتياطي القانوني (10%)	المبلغ المقابل للإقراض
الأول	100000.00	10000.00	90000.00
الثاني	90000.00	9000.00	81000.00

الثالث	81000.00	8100.00	72900.00
الرابع	72900.00	7290.00	65010
–	–	–	–
–	–	–	0.00
الإجمالي	1000000.00	100000.00	900000.00

قانون النقود المشتقة: أولا رموزا للمعطيات المذكورة في الجدول التالي:

- الوديعة الأولية (و)
- الاحتياط القانوني (ح ق)
- مجموع الاحتياطات المبلغ القابل للإقراض (ح)
- النقود المشتقة (م)

ومن خلال الجدول المقدم نجد بأن:

$$ح=(و- و.ح\ ق).....(1)$$

يمكننا استنتاج الاحتياطات بالطريقة التالية:

$$ح=م.ح\ ق....(2)$$

ومن (1) و (2) نجد ان م.ح ق= و-(و.ح ق) .... (لطرش، 2001، صفحة 49)

$$ومنه\ م=\ و\frac{(1-ح\ ق)}{ح\ ق}$$

بحيث: $\frac{(1-ح\ ق)}{ح\ ق}$ يمثل مضاعف النقود

وحسب المثال السابق فان مبلغ 900000.00 دينار يمثل اقصى مبلغ يمكن أن يشتقه البنك.

الفرع الثاني: اشتقاق النقود في حاله التسرب النقدي والاحتياطي الفائض

في الحالة الاولى تم افتراض أن البنك التجاري يحتفظ فقط بالاحتياطي القانوني، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع في البنك يحتاط أيضا بالاحتياط الفائض، المبلغ الذي تحتاجه البنوك التجارية لمواجهه سحوبات المودعين والتسرب النقدي.

– مثال:

نفس معطيات المثال السابق مع إضافة الاحتياطي الفائض واحتياط التسرب النقدي وذلك بافتراض:

- الاحتياطي الفائض (ح ف) 6%
- احتياطي (ح ت) 4% (الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 50)

-لدينا سابقا :

المودعون	الوديعة	احتياط قانوني	احتياط فائض	احتياط تسرب	المبلغ القابل للإقراض
الأول	100000.00	10000.00	6000.00	4000.00	80000.00
الثاني	80000.00	8000.00	4800.00	3200.00	64000.00
الثالث	64000.00	6400.00	3840.00	2560.00	51200.00
الرابع . . .	51200.00	5120.00	3072.00	2084.00	40960.00 . . صفر
	500000.00	50000.00	30000.00	20000.00	400000.00

$$م = و \frac{(1- ح ق)}{ح ق}$$

وبذلك نضيف الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب تصبح العلاقة كما يلي (الطاهر الاطرش، مرجع سابق، ص 51)

$$م = و \frac{(1- ح ق + ح ف + ح ت)}{ح ق + ح ف + ح ت}$$

ومن خلال النتائج المسجلة في الجدول، نلاحظ أن قدرة البنك التجاري على اشتقاق النقود انخفضت في هذه الحالة على الحالة الاولى، بحيث أصبحت النقود المشتقة تساوي 400000.00 دينار.

لذلك يمكن القول بأنه كلما زادت القيود المفروضة على البنك التجاري كلما انخفضت قدرته على اشتقاق النقود.

الفرع الثالث: حدود قدره البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع

1-نسبه الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائض.

2-سلوك باقي البنوك التجارية الاخرى في النظام المصرفي.

3-نسبه الاحتياطات النقدية التي تصرف خارج النظام المصرفي.

4-نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية.

5-الظروف الاقتصادية السائدة.

وبناء على ما تقدم نجد أن البنك التجاري يخلق نقودا مشتقه وذلك عند مبادلة التزاماته او مديونية اخرى غير النقود. (ناصر، 2005، صفحة 228)

المطلب الرابع: التسرب النقدي

تعتبر ظاهرة التسرب النقدي من أبرز المشاكل التي تعاني منها مختلف الأنظمة المصرفية على وجه الخصوص الدول النامية، التي تعاني من تسرب كبير في الأموال التي كان من الممكن استخدامها في تمويل الاقتصاد، لذلك تسعى الدول التي تعاني من هذه المشكلة إلى إيجاد حلول واقعية وفعالة للحد من تسرب أموالها خارج النظام البنكي. إن عملية جذب واستقطاب المدخرات لدى المصارف وقيام اقتصاد السوق قد ألقت عبئا كبيرا على الجهاز المصرفي في تنمية وجذب موارد القطاع الخاص. فنتيجة للتحول الاقتصادي وما نتج عن الانفتاح غير المنضبط والذي تسبب في انتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة والفقر، كلها أدت الى زيادة كبيرة في أنشطة اقتصاد الظل حيث تمارس هذه الأنشطة بعيدا عن انظار الحكومة، إضافة الى ضعف مؤشرات الشمول المالي. كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة التسرب النقدي.

أولا: التسرب النقدي والعوامل المحدد له:

1-مفهوم التسرب النقدي: يقصد بالتسرب النقدي مقدار ما يحتفظ به الأفراد من نقود خارج الجهاز المصرفي. أي أن الأفراد عندما يحصلون على قروض من البنوك فإنهم سوف يحتفظون به على هيئة النقد السائل بالكامل، ولا يودعون شيء منها عند البنوك. عندئذ سوف يحصل تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي (باشا، 1989، صفحة 87) كما هو معروف فان المصارف هي المكان الذي يلتقي به عرض النقد بالطلب عليها، أي أنه يمكن اعتبارها أوعية تتجمع فيها المدخرات إلى الجمهور على شكل استثمارات وقروض. النقود هي إحدى أدوات الائتمان ، وهي تعتبر دينا على الاقتصاد الوطني ، أي تعطي حائزها حق الحصول على قدر ما يشاء من السلع والخدمات المتاحة ،إذا فالمؤسسات التي تخلق النقود هي منشئات ائتمانيه ، مجال عملها في أسواق الائتمان او السوق المالية ،إذا المصارف التجارية هي التي تخلق النقود (النقد الكتابي) والبنك المركزي يقوم (بإصدار العملة) ، وبالتالي تحصل هذه المؤسسات على مكانة مهمه في هيكل الائتماني ، نظرا لتميزها عن باقي المؤسسات المالية

الوسيطة ، تقوم المصارف باستقبال موارد العملاء وتوظيفها بعد عمل الدعاية اللازمة والكافية لذلك ،إذ تستقبل البنوك تلك الودائع على شكل ثلاث حسابات رئيسيه (عثمان، 2001، صفحة 1)الحساب الجاري ، الحساب الآجل ، الحساب الادخاري.

كما يمكن للمودع أن يسحب شيكات وتقوم البنوك بدفع الى العميل أيا كان مكانه، بعد أن أصبح غير محتاج الى نقل النقود معه بل يكتف بشيكات مسحوبة على البنك في الجهة التي ينتقل إليها. كذلك يستطيع المدين أن يوقع على الشيك من حسابه الجاري لصالح الدائن، كما تلجأ البنوك التجارية إلى ابتكار أساليب متنوعة وذلك لجذب مدخرات أفراد المجتمع و الجهات الأخرى بغية توظيف هذه المدخرات في مجالات التي تتعامل بها البنوك ، كالقروض والتسليف وتكوين محفظة خاصة بها من الأوراق المالية ، وإجراء عملية خصم الاوراق التجارية لتحقيق دخل إضافي وتوفير السيولة ، إضافية لمواجهة متطلباتها ، في حالات العجز أو قصور نقدية أو احتياطية عند مواجهة تلك المتطلبات. لن تستطيع البنوك التجارية أن تلبي رغبات عملائها أو أن تفي بالتزاماتها أو المساهمة في المشاريع الاقتصادية الهامة إن اقتصرت على التعامل مع إبداعات مدخرات عملائها النقدية فقط ، بل إنها تستطيع وقادرة على خلق نقود ائتمانية أو ودائع مصرفية تفوق ما تملكه من نقود قانونية ، وهذا ما يميز البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية الأخرى ، وبالتالي توسع في عمليات الإقراض والتسليف وبالتالي تصبح أكثر امكانية في مواجهة السحوبات من الودائع ، ومن الضروري التركيز على تلك الأشياء التي تحفز الجمهور على التعاون مع الجهاز المصرفي و إيداع ما لديهم من المدخرات لدى البنوك وذلك لأن في حالة عدم توفير هذه الحوافز التي تدفع الجمهور للتعامل مع الجهاز المصرفي بالتسرب النقدي.(نفس المرجع السابق صفحه 11).

2-التسرب النقدي واقتصاد الظل: يمكن أن يحدث تسرب نقدي ولكن هذا التصرف يكون خارج الاقتصاد الرسمي، هذا التصرف ينضوي تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي او اقتصاد الظل. ويعرف اقتصاد الظل بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد وكذلك الشركات ولم تسجل رسميا ، ولا تخضع للنظام القانوني والإداري ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي مما يجعل المعلومات والاحصائيات غير دقيقة ولا تبين الإمكانيات والقدرات الحقيقية بالدولة ، وبالتالي سوء التوزيع للموارد الاقتصادية وأيضا الناتج القومي (الحسن، 2014، صفحة 20) وفي الآونة الأخيرة أخذ الاهتمام بظاهرة اقتصاد الظل يتزايد وأصبح حديث الباحثين والمسؤولين ، لكون هذه الظاهرة تؤدي الى حدوث أزمات اقتصادية يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها. إن المرور للمرحلة الانتقالية أدى إلى توسع مساحة اقتصاد الظل. المسألة التي تشغل تفكير الجميع في الوقت الحاضر، هي حجم الفساد وانتشاره واتساع دائرته، وبروز الكثير من المتغيرات التي كانت من الأسباب الرئيسية، التي أدت إلى استشراء

ظاهرة الفساد. كذلك عدم الوضوح والشفافية في التشريعات القانونية فضلا عن تطبيق آلية السوق في التعامل الاقتصادية، والانفتاح على كافة ألوان الأنشطة بدون رقابة. أما على الصعيد الاجتماعي ، فإن الأثر السلبي لاقتصاد الظل يؤدي الى سوء توزيع الدخل والثروة وبالتالي حدوث تغيرات فجائية في تركيبة المجتمع ، وازدياد مشكلة التفاوت الاجتماعي بالإضافة إلى التوتر السياسي وتهديد كيان الدولة في ظل بيئة حاضنة للفساد (رشيد، 2008، صفحة 126)يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي ، وهو لا يشمل فقط الأنشطة الغير المشروعة بل يشمل أيضا اشكال الدخل التي لا يبلغ عنها ، المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم ، ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي لم تخضع للضريبة بشكل عام ، إذا ما ابلغته بها السلطات الضريبية (شنايدر و دومينيك، 2002، صفحة 2)

ثانيا : العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التسرب النقدي:

1**–ضعف الثقة بالنظام المصرفي في جذب الودائع:** من العوامل مهمة التي تعمل على ازدياد ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي، هو عامل الثقة بالجهاز المصرفي فنلاحظ عدم تناسب الخدمات التي تقوم بها المصارف، بتقديمها من حيث أنواعها وأعدادها وإجراءاتها وأساليبها وسرعة تقديمها مع متطلبات تطور الاقتصاد، وأيضا متطلبات اقتصاد السوق بالمقارنة مع الخدمات المصرفية العربية والعالمية. وترهل الهيكل الاداري للمصارف الحكومية والافتقار الى الخبرات المصرفية الحديثة، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى عدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تحتاجها ظروف العمل الجيدة. ايضا غياب المؤسسات المساندة للجهاز المصرفي نظام التأمين على الودائع، فضلا عن تزايد عمليات الاحتيال والاختلاس والتلاعب بحسابات المصالح والتزوير وانتشار الفساد الاداري والمالي (العبيدي، 2015، صفحة 1)

2– ضعف الشمول المالي : يقصد بالشمول المالي هو سهولة الحصول كل أفراد المجتمع على الخدمات المصرفية ، والتي تلائم و تناسب احتياجاتهم بأسعار مناسبة (العربي، 2015، صفحة 2) كما عرفت منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي ،الشمولي المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين و بالشكل الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (مرجع سابق ، صندوق النقد الدولي ص 2). هناك عدة عوامل تعمل على إعاقة التوسع وانتشار الشمول المالي في العالم،

وعلى وجه التحديد في الدول النامية، ومنها غياب الوعي الكافي لدى الأفراد وضعف الثقة في الجهاز المصرفي وأيضا الإجراءات المشددة من قبل البنوك الوطنية (نعمة و أحمد نوري حسن، 2018، صفحة 33)

3-الاكتناز: يقصد بالاكتناز هو إمساك النقود وحبسها عن التداول، وقد يكون الاكتناز بدفن النقود أو بحفظها في الصناديق داخل البيوت وعدم إخراجها للتداول في أسواق النقود (الجبوري، حامد عبد الحسين، الاكتناز في العراق، مشاكل وحلول، منشور على الموقع:(fcdrc.com, 2019) هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة الاكتناز والجهاز المصرفي، فكل ما كان الجهاز المصرفي متطورا كلما زادت قدرته على تحجيم ظاهرة الاكتناز والعكس صحيح. يرتبط الاكتناز بمدى الوعي المصرفي لدى الافراد بعلاقه عكسية، ونظرا لانخفاض الوعي الفردي من جهة ومحدودية الخدمات المصرفية المقدمة من جهة أخرى التي تبين من خلال انخفاض التعاملات مع المصارف.

4-قلة انتشار أجهزة الدفع الالكترونية: واحدة من العوامل الهامة التي تعمل على دفع الأفراد إلى إنجاز معاملاتهم خارج الجهاز المصرفي، هي ضعف انتشار مكانة السحب الآلي إذ نلاحظ أنه اتكون منخفضة، وبالتالي فإن انخفاض الانتشار المصرفي في المساحات سوف يؤثر بشكل سلبي على الشمول المالي.

5-ممارسة الفساد منفذ مثالي للتسرب النقدي: إن فيروس الفساد الذي أخذ ينمو وينتشر بشكل غير مسبوق في كل بقاع الارض، ولا يكاد يخلو من الفساد، متقدما كان أو ناميا وأيا كان نوع هذا الفساد، سواء الرشوة، المحسوبية، الاختلاس، الاحتيال، الابتزاز واستغلال النفوذ سوف يخلق نتائج سلبية لها عدد تبعات اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وقانونيا وقد عرفت الأمم المتحدة الفساد على أنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص.

6-أعباء المساهمة الضريبية والضمان الاجتماعي: في جميع الدراسات تقريبا، تم التأكد من أن أعباء المساهمة الضريبية الخاصة بالضمان الاجتماعي هي من أسباب الرئيسية لتواجد اقتصاد الظل، وبالتالي حدوث التسرب النقدي وذلك لأن الضرائب تؤثر على حياة الأفراد وبالتالي تحافظ على عرض العمل في الاقتصاد الخفي. إذا تشويه (العبء الضريبي الإجمالي) يمثل مصدر قلق كبير بالنسبة للاقتصاديين، فكلما زاد الفرق بين التكلفة الإجمالية للعمل والأرباح بعد خصم الضرائب من العمل في الاقتصاد الرسمي، كلما زاد الحافز لتجنب هذا الاختلاف واللجوء الى الاقتصاد الخفي. إذا يمكن القول ان القوة الدافعة لهذه الأنشطة الاقتصادية الخفية هي العبء الضريبي.

المطلب الخامس: التطور المصرفي

نتيجة التطور السريع ومتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أدى إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي وعلى الرغم من أن هذا القطاع السريع التأثر والاستجابة للتغيرات الخارجية فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي الذي تقوم به البنوك والذي يقوم على قبول الودائع ومنح الاهتمام والتطلع الى الخدمات مصرفية متطورة ومتنوعة وذلك اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة ومتطورة أدت إلى تعويض الخدمات المصرفية التقليدية بخدمات متطورة على الرغم من أهمية الاتصال المباشر ما بين العميل والبنك.

الفرع الاول: الصيرفة الإلكترونية وشروط نجاحها

أولا : مفهوم الصيرفة الالكترونية:

هناك محاولات كثيرة من قبل الباحثين لتحديد مفهوم الصيرفة الإلكترونية من أهمها ما يلي:

– الصيرفة الإلكترونية هي تقديم الخدمات والمنتجات البنكية التقليدية للعملاء من خلال التحويل الالكتروني للأنشطة وتتضمن هذه العمليات مختلف الأساليب التي تمكن العملاء من الاطلاع على حساباتهم ومعالجة صفقاتهم للحصول على معلومات حول مختلف الخدمات والمنتجات المالية.

– هي إجراء العمليات البنكية بطرق إلكترونية أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب او بالائتمان أو بالتحويل او التعامل في الاوراق المالية او غير ذلك من أعمال البنك في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل الى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه وهو في منزله أو في مكتبه وما يعني ذلك من تجاوز لبعد المكان والزمان (حسين و معراج هواري، 2004)

–هي تلك العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها او تنفيذها او الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الالي، الانترنت، التلفزيون الرقمي وغيرها من الوسائل وذلك من قبل البنوك والمؤسسات المالية (بوراس و سعيد بريكة، 2014، صفحة 99)

– ثانيا: شروط نجاح الصرف الإلكترونية:

من بين أهم شروط الصيرفة الالكترونية إيجاد بنية تحتية معتمده على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى مجموعة من المتطلبات المتمثلة فيما يلي:

1) **البنية التحتية التقنية والتشريعية:** تعد البنية التحتية التقنية في مقدمة متطلبات الصيرفة الالكترونية خصوصا ولأي مشروعات تقنية عموما، والبنى التحتية التقنية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن باقي الاتصالات، وتقنية المعلومات التحتية لأي بلد، ذلك أن الصيرفة الالكترونية تحيا في بيئة أساسها الاعمال الإلكترونية

والمتطلبات المعلوماتية، السوق، الاتصال وتحديد السياسات السعرية مقابل خدمات الربط بالأنترنت بالشبكة، وأعمالها لا تحيا دون تزايد أعداد المشتركين الذين تعوقهم كلفه الاتصالات. وهذه المسألة ربما تمثل اهم تحدي امام اعمال الصيرفة الالكترونية، كما ان فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري ودقة المعايير وتوائمها الدولي وكفاءه وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات، وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر، يتحقق توفير اهم دعامة للتجارة الإلكترونية بل وللبناء القوي في التعامل مع عصر المعلومات. والعنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بالتقنية المعلومات من حيث الأجهزة، البرمجيات، والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامه الوجود والاستمرارية والمنافسة لم يعد المتطلب الرئيسي وسلامه البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصوره منظمه وفاعله، وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية. أما عناصر استراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات ، فإنها تتمثل بتحديد أولويات واغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة لهدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياجات التطوير التقنية للشركات الخاصة والسياسات التسويقية و والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها ، لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع وتنظيم الالتزامات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة وفي مقدمتها معايير أمن وسالمة لتبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين وتوفير الإطار القانوني الواضح ، الذي يحدد الالتزامات على أطراف العالقة. وأخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين ان يكون مجال التشجيع الاستثماري من قبل الدولة عليه البنوك بجديه (فهد، 2011، صفحة 9).

2)**ضرورة توافر كوادر بشرية ذات كفاءة عالية:** اذ أن توفر الكوادر البشرية المؤهلة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة، يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيغة الإلكترونية والتدريب للكوادر في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية والادارية (نفس المصدر السابق ص 10)

3) مواكبة التطوير والاستمرارية والتنوعية : من المستجدات يتقدم هذا العنصر على العديد من العناصر المتطلبات الإلكترونية ، وتميزها في الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز ، ويلاحظ أن البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد ، بل انها تنتظر أداء الاخرين وربما يكون مبرر الخشية على أموال المساهمين واجتياز المخاطر ، وهو أمر هام وضروري لكنه ليس مانع من الريادية ، و بنفس القدر لا تعني

الريادية في اقتحام الجديد التصرف في التعامل مع المستجدات ، لكنها حتما تتطلب السرعة في انجاز ذلك (سليمة، 2008، صفحة 101)

4)التفاعل مع متغيرات الوسائل الاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: لا تكون التفاعلية في التعامل مع الجديد فقط، أو مع البنى التحتية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي تلك الأفكار التي تأتي نتيجة التفكير الإبداعي وليس نتيجة التفكير النمطي (مرجع سابق، دور تسويق الخدمات الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، ص101)

5)**التقويم المستمر الاستمرارية في أداء الصرف الإلكترونية:** الاستعانة بالجهات والكوادر متخصصة لمعرفة سلامة أدائها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها (مرجع سابق، إمكانية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، ص11).

الفرع الثاني : وسائل الدفع الحديثة التي تعتمدها البنوك التجارية:

نتيجة لمشاهده في التجارة الإلكترونية خلال العقود السابقة في النمو الاقتصادي الدولي ماذا فعل بالعديد من المؤسسات المالية نتيجة المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية تطور انظمه الاتصالات السلكية واللاسلكية فضلا عن ارتفاع تكاليف الخدمات المالية التقليدية مقارنه مع الخدمات المالية التحديات لم يكن امام البنوك سوى العمل على انشاد انظمه الكترونيه متنوعة ومتكاملة على الانترنت كقاعدة اساس لها من خلال القيام بعملها على أكمل وجه.

أولا : تعريف الدفع الالكتروني:

المقصود بالدفع الالكتروني هو الوفاء بطريقه الكترونيه بأثمان السلع والخدمات المتعاقد عليها اي باستخدام احدى وسائل او ادوات السداد او الدفع الالكتروني وقد حددت معظم القوانين وسائل الدفع الالكتروني وهي بطاقه الائتمان الإلكترونية سواء كانت بطاقات دائنة او مدينه بحيث يصبح الوفاء بموجب هذه البطاقات وفاء الالتزامات الناشئة عن العقود الإلكترونية بموجب اوامر الدفع الإلكترونية حيث يتم السداد في هذه الحالة من خلال نقل مبلغ معين من حساب المدين البنكي لحساب الدائن سواء كانت الحسابات في البنك نفسه او في غيره ومنظر الطرق الحديثة للدفع الالكتروني التي تلاقي اقبالا واسعا هي الدفع عن طريق الهاتف النقال بالإضافة الى النقود الإلكترونية وهي احدى الوسائل المقبولة للدفع الالكتروني حيث يقوم كل شخص هذه النقود ما يعادل القيمة الفعلية للنقود الإلكترونية بالعملة التي جرى شراء النقود بها او ما يعادلها من عمليات اخرى وحسب رغبه

الشخص لكن الدفع عن طريق العملات الإلكترونية التي لا تلاقي انتشارا واسعا حيث منع التداول هذه العملات من قبل من البنوك المركزية في بلدان العالم (حسن، 2014، صفحة 22).

ثانيا: وسائل الدفع الحديثة:

نتيجة لتطور الاساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها ظهرت بشكل مستحدث في صوره وسائل الكترونيه مثل الاساليب المصرفية الحديثة الهاتف المصرفي اوامر الدفع المصرفية خدمات المقاصة الإلكترونية والانترنت المصرفي بالإضافة الى النقود الرقمية والمحفظة الرقمية الشيك الالكتروني (محمد ت.، 2005، صفحة 157).اهم انواع وسائل الدفع الحديثة :

1-البطاقات الائتمانية:

تعرف على انها بطاقة البلاستيكية صغيره الحجم شخصيه تصدرها البنوك وهي من أشهر الخدمات البنكية الحديثة فبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعاملون الحاملون لها الحصول على ائتمان متفق عليه من البنوك وهذا الائتمان يقومون بسداده بعد مده معينه للوفاء او الدفع مثل بطاقة الضمان الشيك فهي تمنح لحاملها ائتمان قصير ائتمان قصير الاجل (رابح، 2012، صفحة 15 و 16)

2- انواع البطاقات الائتمانية:

هناك عدد انواع من البطاقات الائتمانية يمكن ذكرها فيما يلي (مريم، 2015، صفحة 39 و 40)

أ)بطاقة السحب والمزايا التي تمنح لحاملها:

يوجد نوعان من بطاقة السحب هما:

– البطاقة العادية: او فضيتي هي بطاقة ذات حدود ائتمانيه منخفضه نسبيا وتمنح لأغلب العملاء من اطباق الحد الادنى من المتطلبات عليهم وتوفر هذه البطاقة انواع الخدمات المقدمة كافة كالشراء من التاجر والسحب النقدي من المصارف واجهزه السحب الاليه

-**البطاقة الذهبية** : وهي بطاقه ذات حدود ائتمانيه عاديه لدى بعض المنظمات رعاية البطاقة مثل VISA وائتمان غير محدد بسقف معين لدى البعض مثل أميركيان اكسبريس او تصدير للعملاء ذوي القدرة المالية العالية و بجانب ذلك يتمتع حاملها ببعض المجال الاضافي المجانية مثل التامين ضد الحوادث و الحصول على الخدمات الطبية والقانونية وتوصيل الرسائل الى انحاء العالم قاطبه و اسبقيه الحجز في الفنادق وشركه الطيران وغيرها وعاده ما يزيد رسم الاشتراك فيها عن بطاقة الفتيات كما توجد لدى المنظمات الاخرى انواع اخرى تتفاوت في مجال الائتمانيات والإضافية.

ب) البطاقة حسب الاستخدام: ويوجد نوعين من هذه البطاقة وهما:

-**بطاقة الائتمان العادية:** وهي النوع الاغلب ويستخدم في الشراء من التجار والحصول على الخدمات والسحب النقدي من اجهزه السحب الالي والمصادر في المشتركة عضويه البطاقة

– بطاقة السحب النقدي الإلكتروني: وتستخدم في عمليه سحب النقود فقط الدولية او في الأجهزة المغناطيسية المزود بها المصايف المشتركة في عضويه البطاقة الى جانب ذلك نجد البطاقة المحلية وهي التي يختصر استخدامها داخل حدود الوطن في المصرف المصدر للبطاقة وبالعملة المحلية ام النوع الاخر والاكثر انتشارا فهو الذي يستخدم في انحاء العالم قاطبه وبالعملات كافة

ج)بطاقة ضمان الشيك: وهي بطاقات تصدرها المصارف عند دفع مستحقاتهم بشكات مسحوبه على المصرف للتأكد بان الشيخ ستصرف قيمته عند تقديمه للبنك

وتمت انواع اخرى من البطاقات بحسب النظم التكنولوجية الرئيسية للبطاقة مثل البطاقة الذكية وبطاقات القيمة المخزنة

ثالثا: النقود الإلكترونية الرقمية:

تعرف على انها عباره عن منتجات دفع متنوعة مخصصه للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق الكترونيه بسبب تنوع هذه المنتجات والتطور المستمر لها يصعب تعريفها تعريفا متضمنا النظم القانونية والتقنية والاقتصادية للنقود الرقمية كافة بشكل يميزها عن غيرها و يشمل الصور التالية (الشورة، 2009، صفحة 57)

الصورة الاولى: هي البطاقة المدفوعة مسبقا والتي يمكن استخدامها لأغراض متنوعة ويطلق عليها اسم البطاقة المختزنة القيمة او محفظة النقود الإلكترونية

2)الصورة الثانية: هي اليات الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكه او النقود السائلة الحاسوب الاليه الانترنت المتعارف عليها باسم نقود الشبكة الرقمية

كما تنقسم النقود الرقمية العديدة من التقسيمات التي يمكن اقتراحها من حيث : (مرجع سابق ،عايد 2009 الصفحات 59 و 60)

1) النقود الإلكترونية المحددة: ويميز هذا النوع من النقود ان كان التعرف على الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك شانها في ذلك الشأن بطاقة الائتمان في عمليه متابعه السحب وحركه السحب من خلال نظام الكتروني بدءا وانتهاءاك.

2)النقود الإلكترونية غير الرسمية: وهذا النوع من النقود يتم التعامل به دون معرفه هويه المتعامل اوراق النقدية في التعامل وليس لها علاقة بمن يتعامل بها ولا يمكن التعرف على هويه مستخدميها او إليهم

رابعا: الشيكات الإلكترونية:

الشيك الالكتروني هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية المعتاد التعامل بها والشيك الالكتروني ورساله الكترونيه موثقه ومؤمنه يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك حامله ليكون دليلا على انه قد تم صرفه تعتمد فكره الشكل الالكتروني على وجود بسيط تخليص في الاغلب ما يكون البنك وهذا تتبنى عده بنوك عالميه فكره بناء مواصفات قياسيه للشيكات الرقمية من اهمها "سيتي بانك بوستان" و "البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي" نظرا لا همبه هذا النوع من الشيكات للعمل مستقبلا

تكون التوقيعات كلها التي يتضمنها هذا الشيك توقيعات الكترونيه او رقميه بحيث يعرف التوقيع الالكتروني على انه عباره عن نوع من انواع التشفير مستخدم بغرض اتاحه فرص توقيع الوثائق الإلكترونية بصوره تجعل المستقبل يتأكد من هويه المرسل ويستخدم التوقيع الالكتروني في توقيع الشيكات الإلكترونية والعقود وانواع الوثائق الاخرى كافة .

خامسا: نظام التحويلات المالية الإلكترونية:

يقصد بالتحويل الالكتروني نظام تحويل الاموال باستخدام الطرق الإلكترونية اي التحويل المالي الالكتروني في التحويل المالي الالكتروني بمعناه البسيط هو تحويل يتم بين الشركات او بين الشركات والافراد من خلال البنوك المعنية التي يتعاملون بها وعباره من خلال البنوك المعنية هي التي تحمل المعنى الدقيق ل EFT لان البنوك او نظام البنكي هو الذي تحول وتحرك الاموال و انواع المشروعات كلها اما الشيكات او الطرق الالكترونيات وقبل قيام البنوك يبنى نظام التبادل الالكتروني في البيانات المالية والمعروف ب Financial Electronique Data Interchange (عمارة، 2004، صفحة 12)

سادسا : مزايا النقود الإلكترونية:

تتمتع النقود الإلكترونية رغم تعدد اشكالها في مزايا تتفوق فيها على النقود التقليدية وهذه المزايا هي:

-التكلفة الاقتصادية المنخفضة تكلفه تدونها زهيده حيث تعتبر عمليه استخدام التحويل او التسديد الالكتروني أرخص من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية.

- البساطة وسهوله الاستخدام حيث لا تتطلب وجود الاجراءات التقليدية في المصارف وغيرها ولا تعترف بالحدود الجغرافية او العوائق امام حركه الاموال

– يمكن تحويل النقود الإلكترونية من اي مكان الى اخر في العالم وفي اي وقت وذلك لاعتمادها على الانترنت او على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية (الجنبيهي و ممدوح الجنبيهي، 2005، صفحة 54)

– السرعة في انجاز الدفعة تجري حركه التعاونية ويتم تبادل المعلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة الى اي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم قبال ذلك بالطرق التقليدية.

– الامن والثقة في التحويلات المالية تستخدم البنوك التي تعامل بالنقود الإلكترونية اجهزه خادمه تدعم بروتوكول الشركات المالية امنه كما تستخدم مستعرضات الويب تدعم بروتوكول الطبقات الآمنة Secure Sockets Layers SSL (منير الجنبيهي ،ممدوح الجنبيهي ، مرجع سابق ،ص 55). مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر امانا.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1–دراسة علي ساري: سياسة عرض النقود في الجزائر 2013: اعتمد الباحث على الدراسة القياسية باستخدام المنهج التحليل الوصفي وكانت عينه الدراسة تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر بين 2000 -2013 وحاولت هذه الدراسة معرفة ما مدى ارتباط تغير العرض النقدي بمقابلات الكتلة النقدية. وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: عرض النقود يرتبط بعلاقه وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية وان عرض النقد بالمعنى الواسع ارتبط بصوره اوسع بصافي الاصول الخارجية والقروض الحكومية.

2–دراسة جمال سويح وبن ثابت علال 2016: أثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر. انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصف التحليلي وتكونت عينة الدراسة من:

1–تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 1990–2016

2–تطور صرف الاصول الأجنبية في الجزائر خلال 1990–2016

3–تطور حجم السيولة في الجزائر خلال 2000–2016

وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

– تراكم الاصول الأجنبية سنه 2000 كان العامل الرئيسي في زيادة التوسع في العرض النقدي.

– التوسع في الكتلة النقدية لم يؤد بشكل فعال في النمو الاقتصادي.

– استطاعت الجزائر التحكم في فائض السيولة النقدية المتراكمة من خلال استحداث ادوات جديده للسياسة النقدية.

3–دراسة قريشي قاسم، شافعي احمد 2018: وسائل الدفع الإلكتروني. استخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وحاولت تحديد وسائل الدفع الالكتروني وما مدى نجاحها في الجزائر. وتوصلت هذه الدراسة الى

النتائج التالية: بظهور وسائل الدفع الالكتروني لم تهمل البنوك الوسائل التقليدية بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من اجل التخلص على معظم عيوبها حيث سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الافراط في الاستخدام الورقي والبشري.

4-دراسة عبد الجليل ونهى حسن 2007: الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي في السودان الفترة ما **بين** 1970-2004. حيث كانت هذه الدراسة قياسيه واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينه الدراسة الكتلة النقدية في الفترة ما بين 1970-2004 وحاولت هذه الدراسة معرفة العوامل المؤثرة في الانعكاسات السالبة على مؤشرات الاقتصاد الكلي وما هي ابعاد وأسباب التسرب النقدي، ونتائج الدراسة كانت كالتالي:

- ضعف الوعي المصرفي وأثره على اداء الجهاز المصرفي.
- وجود العديد من العوامل التي ادت الى تسرب الكتلة النقدية ومن أبرزها تدني الخدمة المصرفية.
- أدوات السياسة النقدية لها القدرة على الأداء الامثل في ضبط السيولة المصرفية وذلك بالتحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية والذي يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف وكذلك يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة فقد عرفت درجه التعمق النقدي ارتفاعا لتعكس الارتفاع النسبي في درجه الوساطة المالية إلى زيادة قدرة النظام المصرفي على جذب المزيد من المدخرات.

5-دراسة ابتهال ناظم عايش 2018: ظاهرة التسرب النقدي. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على عينه حجم التسربات النقدية في العراق من 2004 الى 2018. حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معرفة الانعكاسات السلبية لتسرب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي على مؤشرات اداء الاقتصاد الكلي وبشكل خاص الجانب النقدي والمصرفي. وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- ضعف الشمول المالي يؤدي الى زيادة التسربات النقدية.
- ضعف الوعي المصرفي والثقة لدى الافراد ادى الى احتفاظهم بالعملة خارج الجهاز المصرفي.
- ان الفساد يؤدي الى تسرب الاموال بكميات كبيره خارج البلد وانتشار القطاع الغير الرسمي.

6-دراسه احمد بلقاسم مختار التواتي 2010: معوقات تطوير الصيرفة الإلكترونية في المصارف **التجارية** الليبية. اعتمدت الدراسة على اسلوب الاستبيان من خلال توزيع ثلاث نماذج استبيانات تتناسب مع أطراف الخدمة المصرفية وحصرت الدراسة اربعه عوامل رئيسية متعلقة بالعملاء تؤثر في اقبالهم على الخدمة المصرفية وهي: الجودة والملائمة والتعقيد والامن، وثلاث عوامل متعلقة بالبنوك التجارية متمثلة في: القدرة المالية والخبرة والكفاءات وتوجهات الادارة وتم تحديد عاملين مرتبطين بالبنك المركزي وهم التشريعات والقوانين وتوجهات الإدارة.

وخلصت الدراسة إلى أن التعقيد هو اهم اسباب عدم اقبال العملاء على القنوات المصرفية الإلكترونية من نقص الخبرة والكفاءة في مجال الصيرفة الإلكترونية بالرغم من امتلاكها القدرة المالية على توريد المنظومات والبرامج اللازمة

لتقديم الخدمة الإلكترونية وعدم وجود قوانين التشريعات هو سبب عدم تطور الصيرفة الإلكترونية في المصارف الليبية.

7-دراسه"Milind sathy 1999": Adoption of interne banking by Australien consumers .هدف الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر على اعتماد الخدمات المصرفية عبر الانترنت من قبل المشتركين الاستراليين واشتمل نموذج على تحديد سته عوائق رئيسيه وهي الامن والسرية ،سهوله الاستخدام ،الوعي و المعرفة بالخدمة وفوائدها ، التكلفة ، مقاومه التغيير لدى العملاء وجود بنية تحتية لدى العملاء للحصول على الخدمة مثل الأجهزة اللازمة والوصول للخدمة. وأوضحت الدراسة ان المخاوف الأمنية وعدم وجود الوعي بالخدمات المصرفية عبر الانترنت والاستفادة من نتائجها تمثل العقبة الأساسية التي تحول دون اعتماد الخدمات المصرفية عبر الانترنت في استراليا واقترح الباحث بعض الطرق لمعالجه تلك العوائق مشيرا الى ان تقديم الخدمات عبر شبكه الانترنت ينبغي ان يكون جزءا من استراتيجية التوزيع الشاملة لخدمه العملاء وبهذا يمكن ان تساعد تدابير السابقة في التبني السريع للخدمة المصرفية عبر الانترنت مما يؤدي الى وفورات كبيره في تكاليف التشغيلية للبنوك.

8-دراسه"Helen White and Fotini Nteli 2004": Internet banking in the UK :why are not more customers ? الدراسة اجريت لعملاء البنوك البريطانية لإبراز وجود او عدم وجود مشكله محدده للبنوك في تحقيق كفاءه الاداء على الخصائص الرئيسية لجوده الخدمة والامن بشكل خاص كما تراها عينه من العملاء في تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وتم تحديد خمس سمات اساسيه لجوده الخدمة وترتيبها و باعتماد التحليل العنقودي كشف مجموعتين من افراد العينة مجموعه واحده في ما يتعلق بالأمن ، في حين الباقي ابدا اهتماما اكثر بسرعه وراحه وحسن توقيت هذه الخدمة تنوع المنتجات/ الميزات المتنوعة هي ابرز السمات لتبني الخدمة المصرفية الالكترونية.

9-دراسه"Lu Bahadur Singh 2012": The impact of trust and perceived risck on internet banking adoption in India : An extension of technology acceptance model هدفت الدراسة الى توضيح التطورات المصرفية الالكترونية بالتركيز على الصيرفة عبر الهاتف او البنك الجوال بمؤسسات البريد بالهند ، واوضح الباحث عن الخدمة تفتقر الى الكفاءة بسبب بطئ التسليم وعدم استمراريتها ، بالرغم من اتخاذ بعض المبادرات لتطوير خدمه تحويل الاموال ، ولكنها ظلت متواضعة و أوصى الباحث بضرورة النظر في القيود والحدود التي تقف امام تطور هذه الخدمة ،و تبسيط المعاملات المصرفية الإلكترونية خصوصا ،و ان نظام البنك المحمول او الجوال في مرحلته الأولية و توفير منصات التواصل ، و هناك المزيد من الامور فعلها لمشاركه النظام المصرفي واستخدام نماذج التكنولوجيا بتوفير قوه دافعه لأصحاب المصلحة في أنظمه الدفع و صانعي السياسات والاجراءات للمعاملات الإلكترونية في المستقبل.

خلاصة الفصل الأول:

إن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي نتاج لتداخل عدة قرارات و سلوكيات الوحدات الاقتصادية في المجتمع وليست نتاج قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها ،فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية المتمثلة في النقود القانونية ن الاوراق والقطع النقدية التي تضخها في الاقتصاد من وقت لآخر ،بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع المختلفة (تحت الطلب) ،أما الطرف الثاني في عملية النمو المتزايد في العرض النقدي هو سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعاملات اليومية و الودائع الجارية وودائع التوفير ،ودائع الاستثمار وهذه الخيارات نابعة من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد لذي يتطلب حقا هذا القدر أو الحجم لهذه الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد .كما أن ظاهرة التسرب النقدي تقوم بإضعاف ودائع البنوك التجارية و التي ينتج عنها عدم القدرة على عملية الاقراض وبالتالي ضعف الاستثمارات و الذي ينتج عنه بدوره تقلص حجم النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لإشكالية السيولة النقدية والتسرب النقدي في الجزائر

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمشكل السيولة في الجزائر

أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018 الجدول رقم 1 (بنك، 2019، صفحة 11)

الجدول رقم 1 تطور الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018(الوحدة مليار دينار)

السنة	الكتلة النقدية M1	الكتلة النقدية M2	نسبة تغير M2 %
1990	270.82	343.005	11.03
1991	324.99	415.27	21.07
1992	369.71	515.902	24.20
1993	446.90	627.427	21.60
1994	475.83	723.415	15.30
1995	519.10	799.562	10.50
1996	598.10	915.058	14.40
1997	1.60	1080.518	18.20
1998	826.37	1592.46	47.20
1999	905.18	1789.35	12.36
2000	1048.08	2022.53	13.00
2001	1238.50	2473.51	22.30
2002	1416.30	2901.52	17.30
2003	1630.38	354.422	15.60
2004	2160.58	3738.037	11.40
2005	2421.42	4157.58	11.22
2006	210.90	4975.343	19.66

20.50	5994.607	4233.60	**2007**
16.00	6955.96	4964.90	**2008**
4.84	7292.69	5021.62	**2009**
13.54	8280.74	5756.40	**2010**
19.91	9929.20	7141.70	**2011**
10.93	11015.135	7681.50	**2012**
8.41	11941.50	8249.20	**2013**
14.61	13686.80	9580.20	**2014**
0.13	13704.50	9362.35	**2015**
0.81	13816.30	9407.00	**2016**
8.38	14974.60	10266.10	**2017**
11.10	16636.7	11404.10	**2018**

المصدر: www.bank of algeria.dz/indication.htm

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة من1990 إلى 1999 إذ انتقلت من 343.005 مليار د.ج إلى 1789.35 مليار د.ج وهي الفترة التي دخلت فيها الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي وكان لهذا الاتفاق انعكاسات على مستوى التوازنات النقدية الداخلية فكان من أهدافه التحكم في نمو الكتلة النقدية بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية والعمل على تحقيق نسبة نمو قدر ب 14 % سنة 1994.(بن عزوز بن علي ،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ،مرجع سابق ،ص190)

إن التزام السلطات الجزائرية بالاتفاق سمح بتحقيق هذا الهدف نسبيا وبشكل مؤقت، حيث انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 15.3% سنة 1994 ثم إلى 10.5%سنة 1995. ويفسر تراجع نمو الكتلة النقدية إلى برنامج تقشفي صارم تمثل في خفض عجز الميزانية وتخفيض أجور العمال. (بغداد، 2005)

شهدت سنة 1998 أعلى نسبة نمو حيث بلغت 47.2% نتيجة تطبيق برنامج خوصصة المؤسسات العمومية حيث كلفت عملية تطهير المؤسسات هذه الخزينة العمومية حوالي 13 مليار دولار ما بين فترة 1994 في حين شهدت سنة 2001 ثاني أكبر نسبة نمو للكتلة النقدية ب 22.3 %،والسبب في هذا يعود في انطلاق المشاريع الاستثمارية التي أقرا الرئيس أنداك ،والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية (علي، 2014، صفحة 25) لتعرف انخفاضا سنة 2004 ب 11.4% أما الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 فقد زاد فيها نمو العرض النقدي حيث أكد بنك الجزائر أن تدفقات النقد القانوني للأوراق و القطع النقدية بلغ حوالي 200 مليار د.ج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار دج سنة 2006 ،أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و 2007 ،ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج البنك الجزائري 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1081.4 مليار دج في سنة 2006 مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك ، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في النقود القانونية إلى تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد إلى البنوك (المرجع نفسه ،صفحة26).في حين شهدت الفترة من 2007 إلى 2010 تذبذبا في معدل نمو عرض النقود حيث انخفض معدل نمو M2 بنسبة 4.84% سنة 2009 مقارنة ب 2008 ، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين وهما التأثر بالأزمة العالمية الاقتصادية وانخفاض معدل زيادة الأجور الخارجية إلى 6.23% سنة 2006 مقارنة ب38.18% سنة 2008 .ليعود النمو في عرض النقود سنة 2010 نتيجة التحسن في الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار في الأزمة المالية في أمريكا ،وارتفاع أسعار المحروقات و التي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ليصل معدل نمو العرض النقدي مع نهاية 2010 إلى 13.54% .أما خلال سنوات 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل19.91% ويمثل ثاني أكبر معدل خلال الفترة الممتدة بين 1999 إلى 2014 و يعود مصدر هذا النمو إلى ارتفاع حجم الودائع .ثم تراجع معدل نمو العرض النقدي إلى 10.93% سنة 2012 ثم 8.41 % سنة 2013 وذلك راجع إلى التأثر بالأزمة الأوربية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تمثل المصدر الرئيسي للإصدار النقدي (محمد، 2013).وقد شهدت فترة 2014-2018 تذبذبا في معدل نمو الكتلة النقدية ،والملاحظ أنه خلال سنة 2015 شهد العرض النقدي بمفهومه الواسع زيادة شبه معدومة بمقدار 0.13% وهي أدنى نسبة مسجلة على مدار تطور عرض النقود في الجزائر ،ويرجع ذلك أساسا

إلى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل للمحروقات ب-41.1% وباستثناء ودائع هذا القطاع عرف العرض النقدي خلال نفس السنة زيادة بمقدار 2.8 % .لتعاود عرض الكتلة النقدية للارتفاع سنة 2017 و2018 حيث سجلت نسبة نمو 8.38% و 1.11% على التوالي وذلك نتيجة ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب وتسديد الخزينة جزء من ديونها لدى قطاع المحروقات ،وذلك عقب دخول التمويل التقليدي قيد التنفيذ.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018:

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية ،القروض للخزينة و قروض الاقتصاد وسوف نستعرض تطور هذه الأخيرة من خلال الجدول رقم 2 :

الجدول رقم 2 تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2018(الوحدة مليار دينار)

السنة	القروض للاقتصاد	القروض للخزينة	الموجودات الخارجية
1990	246.97	167.43	6.535
1991	325.84	158.97	24.286
1992	412.31	226.93	22.641
1993	220.249	527.83	19.618
1994	305.843	468.53	60.399
1995	565.644	401.58	26.298
1996	776.84	280.54	133.94
1997	741.28	423.65	350.309
1998	906.18	72.18	280.71
1999	1150.73	847.89	169.62
2000	993.70	677.48	757.95
2001	1091.15	441.89	1292.72
2002	1283.44	426.29	1725.16

2308.85	232.08	1407.77	**2003**
3073.05	233.15-	1564.57	**2004**
4157.11	1255.30-	1810.20	**2005**
5501.57	1673.16-	1983.81	**2006**
7397.78	2601.73-	2261.65	**2007**
10246.90	4091.78-	2689.42	**2008**
10758.04	4079.48-	3187.00	**2009**
11871.43	4143.00-	3348.36	**2010**
13795.21	4458.14-	3799.58	**2011**
14810.90	4707.09-	4365.63	**2012**
15099.13	4741.93-	5241.96	**2013**
15601.79	3502.76-	6604.36	**2014**
15375.40	567.50	7277.20	**2015**
12596.00	2682.20	7909.90	**2016**
11227.40	4691.90	8880.00	**2017**
9485.60	6325.7	9976.30	**2018**

المصدر: www.bank of algeria.dz/indication.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 والذي يوضح تطور المقابلات النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018 .فيما يخص صافي الأصول الخارجية و المرتبطة أساسا بالصادرات من البترول ،حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها قيمة الأصول الخارجية والعكس صحيح ،فمبلغ الذمم على الخارج بلغ قيمة 6.535 مليار دينار سنة 1990 وعرفت تصاعدا حيث تضاعفت خمس مرات لتصل إلى 133.94 مليار سنة 1996 لتحقق أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ برنامج الاصلاح 350.4 مليار دينار سنة 1997 ،ثم تراجعت إلى 280.71 مليار دينار سنة 1998 أي بنسبة – 19.88% ،وهذا بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة

انخفاض سعر البرميل إلى 12.85 دولار ،ولم يدم طويلا سنة 2000 ليسجل أعلى قيمة نمو فاقت 346.85% أي تضاعفت سنة 2000 ب 4.45 مرة عن سنة 1999 وهذا بسبب الارتفاع المستمر لأسعار البترول لتشهد بعد ذلك معدلات نمو إيجابية حيث بلغت 1725.16 مليار دينار سنة 2002 ثم 2308.85 و 3073.05 سنة2003 و 2004 تواليا وعرفت أيضا نموا مستمرا بمعدل نمو ثابت تقريبا وبمبلغ 5501.57 مليار دج 7397.78 مليار دج سنتي 2006 و 2007 على التوالي ،أما في سنة 2008 فقد عرف صافي الأصول الخارجية نموا قويا وبنسبة 38.51% والذي مثل تحديا للسياسة النقدية في ظرف يتميز بتضخم مستورد وفائض سيولة متزايد .وبعد الصدمة الخارجية سنة 2009 عرف صافي الأصول الخارجية تراجعا بنسبة 4.98% سنة 2009 و7.36% سنة 2012 وكن ذلك نتيجة للأزمة المالية شهدها العالم و الطي رافقه الانخفاض في الطلب على المحروقات وانخفاض قيمة الدولار. (d'Algérie, 2009, p. 159)

وكنتيجة أصبحت الاحتياطات الرسمية للصرف المقابل الرئيسي لمقابلات الكتلة النقدية للاقتصاد الوطني، ومن تم يساهم في عملية الانتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية في الاستقرار النقدي الضروري. عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا مستمرا في الفترة ما بين 2015-2018 بنسبة – 15.51% في 2018 ويفسر هذا لانخفاض الكبير، بالانخفاض القوي في أسعار المحروقات.

بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد والتي تمثل القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة ،والقروض التي تقدمها البنوك التجارية إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين ،ولقد عرف هذا النوع من القروض ارتفاعا و نموا مستمرا ،حيث ارتفعت نسبته من اجمالي الديون الداخلية من 30% سنة 1993 إلى 57.4% سنة 1998 .ثم استمرت في النمو لتصل إلى1150.70 مليار دج سنة 1999 ثم 1564.57 مليار دج سنة 2004 ثم 4365.00 مليار دج وهو ما يدل على الدور التي أصبحت تقوم به البنوك التجارية في تقديم القروض لعمليات الاستثمار .والاعتماد على التسهيلات الائتمانية كتمويل مشاريع المؤسسات الكبيرة والصغيرة ،وقروض الاستهلاك.(علي صاري ،مرجع سابق ،صفحة31)

و خلال فترة 2013-2015 نلاحظ ديناميكية قوية لقروض الاقتصاد وهذا يدل على تصاعد دور القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية و زيادة المخاطر حيث بدأ التكفل بمخاطر القروض ابتداء من سنة 2013 .ونتيجة لتقلص السيولة المصرفية منذ السداسي الثاني لسنة 2014 ،واصل بنك الجزائر عملية ضخ

السيولة من خلال عمليات اعادة الخضم منذ شهر أوت 2016 ،حيث سمحت عمليات السياسة النقدية هذه بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية ،المرتبط بانخفاض أسعار البترول ،وضمان مستوى نمو معتبر بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد .وبلغ هذا الأخير 12% سنة 2017 و 8.7% سنة 2016 . (محمد، حوصلة حول التطورات لنقدية والمالية في الجزائر سنة2017 وتوجهات 2018، 2018، صفحة 5)

أما بالنسبة للقروض المقدمة الخزينة فقد عرفت سنة 1991 انخفاض في النمو بنسبة 4.83% وهذا بسبب الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية و التي ألزمت الجزائر باتباع سياسة مالية تقييدية ونفس الوضعية للفترة ما بين سنة 1994 و 1998 ،لتعرف نموا سنة 1998 بقيمة 723.18 مليار دج نتيجة التعديل الهيكلي المتبع من الجزائر .وبداية من سنة 2000 بدأ حجم هذه القروض في الانخفاض حيث وصلت قيمتها إلى 677.48 مليار دج سنة 2000 ثم انخفضت إلى 232.08 مليار دج سنة 2003 لتعود قيمتها سالبة خلال الفترة الممتدة من 2004-2014 ويمكن تفسير هذه الوضعية إلى تراكم موارد صندوق ضبط الموارد الذي أنشأ سنة 2001 ،كنتيجة للارتفاع في أسعار البترول و الدور الذي تؤديه الخزينة العمومية في تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة لفائدة الشباب في إطار القضاء على البطالة .وفي سنة 2015 عادت قيمة القروض المقدمة للخزينة للارتفاع وبلغت قيمتها 567.5 مليار دج لتصل 6325.7 مليار دج سنة 2018 .ورغم تدهور في أسعار البترول فقد تم تمويل عجز الخزينة سنة 2017 من خلال آخر اقتطاع من صندوق ضبط الايرادات بمبلغ 784 مليار دج ليستنفد كليا وكذلك من خلال التمويلات المصرفية ،أساسا من طرف البنك المركزي في صورة التمويل الغير التقليدي.

المطلب الثاني: دراسة ميدانية لمشكلة السيولة في الجزائر

يتناول هذا المبحث المنهجية التي تم اتباعها من حيث المنهج ،حدود الدراسة ،ومجتمع الدراسة ،عينة الدراسة وأداة الدراسة(الاستبانة).

أولا : المنهجية و الأدوات المستعملة في الدراسة :

1-منهج الدراسة :من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب من اساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع معين ،خلال فترة أو فترات زمنية محددة بغية الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها على أساس طرق علمية ،وموضوعية بما يتماشى والظاهرة المدروسة.

أ–حدود الدراسة :

لقد تمت هذه الدراسة وفق الظروف التالية :

الحدود المكانية: تمت الدراسة العينة من الأشخاص القاطنين في ولاية عين تموشنت.

الحدود الزمانية : تمت هذه الدراسة في فترة جائحة كورونا الممتدة ما بين 20 أبريل 2021 و 10 جوان 2021.

ب–الأدوات المستعملة في الدراسة :

–الاستبانة :لتسهيل عملية جمع البيانات تم استخدام الاستبانة التي كانت وسيلة أساسية لجمع بيانات ومعلومات الدراسة بهدف التأكد من فرضيات البحث.

ثانيا: دراسة وتحليل الاستبيان:

المحور الأول: بعنوان الوعي المصرفي

المحور الثاني: بعنوان الصيرفة الالكترونية

المحور الثالث: بعنوان العوامل المؤثرة في التسرب النقدي

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على عينة عشوائية متكونة من 66 مشاهدة وهو عدد الأشخاص الذين تم توزيع الاستبيان عليهم.

جدول رقم 3 يوضح احصائيات خاصة باستمارة الاستبيان

مكان الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الملغاة	عدد الاستبانات الضائعة	نسبة الاستبانات الصالحة
ولاية عين تموشنت	66	0	0	%100

ثالثا : صدق وثبات الاستبانة :

1-صدق اداة الدراسة: يعني أن عباراتها تقيس ما يريد الباحث قياسه بالفعل ،حيث تم عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف وتم معالجتها معالجة أولية من حيث ملائمتها لجمع المعلومات اللازمة .ثم عرضت الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المختصين بمعهد العلوم لاقتصادية بجامعة عين تموشنت ،حيث تم الأخذ بآرائهم وتعديل و اعادة صياغة بعض العبارات.

2-ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات أداة الدراسة دقة الباحث فيما يقيسه من معلومات، ولأجل ذلك تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرومباخ الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس ب مستوى0.6 فأكثر فإن كانت أقل ترفض أداة القياس.

رابعا : الاجراءات المنهجية للدراسة :

بغرض تحليل بيانات ومعلومات الدراسة واستنتاج النتائج ،تم اتباع المنهج الوصفي ثم التحليلي لتحليل بيانات الدراسة ،وذلك بعرض الاستبيان و تحليله بغرض اثبات صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة.

-أدوات جمع البيانات:

-الاستبيان:

لجأ الباحث لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة بالاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة أساسية للبحث تم جمع البيانات من خلال تصميم استمارة اشتملت على عدة محاور ومعلومات شخصية. وللإجابة على فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على مقياس ليكارت الخماسي المتمثل في الجدول التالي:

جدول رقم 4: مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

-وتحدد درجة الاستجابة كما يلي:

-إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي:

1-محصورة بين 1 و1.80 يصنف في الخلية درجة استجابة ضعيفة جدا.

2-محصورة بين 1.80 و2.80 يصنف في الخلية درجة استجابة ضعيفة.

3-ممحصورة بين 2.80 و 3.40 يصنف في الخلية درجة استجابة متوسطة.

4-محصورة بين 3.40 و4.20 يصنف في الخلية درجة استجابة مرتفعة.

5-محصورة بين 4.20 و5.00 يصنف في خلية درجة استجابة مرتفعة جدا.

المطلب الثالث : أساليب التحليل المستخدمة:

أولا : الأساليب الاحصائية المستخدمة:

-النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: لمعرفة تكرار فئات المتغير المراد دراسته.

-اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبيان.

-معامل الارتباط سبيرمان: لقياس درجة ارتباط المستخدم و لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

-معامل الانحدار المتعدد: لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ثانيا : قياس صدق الاستبيان وثبات الدراسة:

-صدق الاستبيان: لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الاساتذة المحكمين وذلك بغية التأكد من مدى تطابقه مع موضوع الدراسة.

ثالثا : عرض نتائج الدراسة:

دراسة صحة ثبات الاختبار عن طريق ألفا كرومباخ من خلال التطبيق الاحصائي SPSS الاصدار24. والموضح في الجدول رقم 4

الجدول رقم5: نتائج صحة الدراسة حسب البرنامج الاحصائي SPSS الاصدار 24

Fiabilité

```
[Jeu_de_données1] C:\Users\fethi\Documents\الإستبيان!.sav
```

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	66	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	66	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,948	48

نلاحظ أن قيمة ألفا كرومباخ هي 0.948 وهي أكبر من 0.7 وبالتالي فإنه يوجد ثبات في قيمة المعامل.

-دراسة وتحليل المعلومات الشخصية:

الجدول رقم 6: المعلومات الشخصية للعينة

العينة	السن	المستوى الدراسي	المهنة
العدد	66	66	66

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

الجدول رقم7: نوع السن للعينة المدروسة

العينة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة
أقل من 30 سنة	15	22.7	22.7
من 30 إلى 50 سنة	41	62.1	62.1
أكثر من 50 سنة	10	15.2	15.2
المجموع	66	100	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

الجدول رقم 8: نوع المستوى الدراسي للعينة المدروسة

العينة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة
السنة التاسعة أساسي	7	10.6	10.6
ثانوي	18	27.3	27.3
باكالوريا	4	6.1	6.1
ليسانس	29	43.9	43.9
ما بعد التدرج	8	12.1	12.1
المجموع	66	100	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

الجدول رقم9: نوع المهنة للعينة المدروسة

العينة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة
موظف	19	28.8	28.8
رجل أعمال	13	19.7	19.7
أعمال حرة	19	28.8	28.8
موظف في البنك	15	22.7	22.7
المجموع	66	100	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

رابعا: عرض وتحليل محاور ومتغيرات الدراسة:

-تظهر الجداول في الأسفل إجابات الأفراد على الأسئلة التي تم طرحها عليهم.

-يحتوي الاستبيان على ثلاث محاور:

-المحور الأول: المعلومات الشخصية

-المحور الثاني: الوعي المصرفي ويحتوي على ثلاث متغيرات:

1-المتغير الأول: نوعية الخدمات المصرفية: السؤال من 01 إل 13

2-المتغير الثاني: الأنشطة التسويقية للبنك: السؤال من 14 إلى 22

3-المتغير الثالث: أنشطة السلطة النقدية في نشر الوعي المصرفي: السؤال من 23 إلى 28

المحور الثالث: الصيرفة الالكترونية: السؤال من 29 إلى 40

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في التسرب النقدي: السؤال من 41 إلى45

الجدول رقم 10: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني للمتغير الأول والثاني والثالث

الرقم	العبارة					المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
01	30	15	00	13	8	66	2.3	1.509
	45.5	22.7	00	19.7	12.1			
02	14	26	00	21	5	66	2.65	1.330
	21.2	39.4	00	31.8	7.6			
03	12	7	21	10	16	66	3.17	1.399
	18.2	10.6	31.8	15.2	24.2			
04	17	12	18	17	2	66	2.62	1.212
	25.8	18.2	27.3	25.8	3.0			
05	16	21	14	13	2	66	2.45	1.153
	24.2	31.8	21.2	19.7	3.0			
06	10	34	6	14	2	66	2.45	1.084
	15.2	51.5	9.1	21.2	3.0			

0.931	2.32	66	0	14	0	45	7	07
			0	21.2	0	68.2	10.6	
1.201	3.14	66	7	23	16	12	8	08
			10.6	34.8	24.2	18.2	12.01	
1.126	3.45	66	3	45	6	3	9	09
			4.5	68.2	9.1	4.5	13.6	
1.478	2.7	66	0	36	2	0	28	10
			0	54.5	3.0	0	42.4	
1.357	2.86	66	8	18	11	15	14	11
			12.1	27.3	16.7	22.7	21.2	
1.201	2.18	66	3	12	0	30	21	12
			4.5	18.2	0	45.5	31.8	
1.416	2.55	66	7	15	6	17	21	13
			10.6	22.7	9.1	25.8	31.8	
1.207	2.74	66	2	21	15	14	14	14
			3.0	31.8	22.7	21.2	21.2	
1.335	2.14	66	5	11	0	22	28	15
			7.6	16.7	0	33.3	42.4	
1.156	2.05	66	0	15	0	24	27	16
			0	22.7	0	36.4	40.9	
1.108	2.14	66	1	13	0	32	20	17
			1.5	19.7	0	48.5	30.3	
1.292	2.48	66	8	10	0	36	12	18
			12.1	15.2	0	54.5	18.2	
0.960	2.03	66	1	8	1	38	18	19
			1.5	12.1	1.5	57.6	27.3	
1.144	1.88	66	1	11	0	21	33	20

			1.5	16.7	0	31.8	50.0	
1.293	1.74	66	3	10	0	7	46	21
			4.5	15.02	0	10.6	69.7	
1.010	2.89	66	22	23	0	13	8	22
			33.3	34.8	0	19.7	12.1	
11.77	2.00	66	2	11	0	15	28	23
			3.0	16.7	0	37.9	42.4	
1.353	2.20	66	5	10	0	17	34	24
			7.6	15.2	0	25.8	51.5	
1.189	1.97	66	6	3	0	31	26	25
			9.1	4.5	0	47.0	39.4	
12.42	2.11	66	2	11	9	14	30	26
			3.0	16.7	13.6	21.2	45.5	
1.168	2.33	66	4	11	2	35	14	27
			6.1	16.7	3	53.0	21.2	
1.026	2.05	66	1	15	9	33	8	28
			1.5	22.7	13.6	50.0	12.1	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

-تحليل نتائج المحور الثاني

-بالنسبة للمتغير الأول نوعية الخدمات مصرفية معدل المتوسط الحسابي هو 2.89 وهي استجابة متوسطة.

-بالنسبة للمتغير الثاني الأنشطة التسويقية للبنك معدل المتوسط الحسابي هو 2.23 وهي استجابة ضعيفة.

-بالنسبة للمتغير الثالث أنشطة السلطة النقدية في نشر الوعي المصرفي معدل المتوسط الحسابي هو 2.11 وهي استجابة ضعيفة.

الجدول رقم 11: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث

الرقم	العبارة					المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
29	8	38	7	10	3	66	2.42	1.039
	12.1	57.6	10.6	15.2	4.5			
30	18	32	4	10	2	66	2.18	1.094
	27.3	48.5	6.1	15.2	3			
31	13	39	3	8	3	66	2.23	1.049
	19.7	59.1	4.5	12.1	4.5			
32	10	19	1	28	8	66	3.08	1.351
	15.2	28.8	1.5	42.4	12.1			
33	7	37	7	13	2	66	2.48	1.026
	10.6	56.1	10.6	19.7	3.0			
34	17	39	0	37	7	66	2.00	0.859
	25.8	59.1	0	4.5	10.6			
35	11	30	3	18	4	66	2.61	1.226
	16.7	45.5	4.5	27.3	6.1			
36	9	30	2	14	11	66	2.82	1.369
	13.6	45.5	3.0	21.2	16.7			
37	7	32	2	19	6	66	2.77	1.238
	10.6	48.5	3	28.8	9.1			
38	21	19	2	12	12	66	2.62	1.537
	31.8	28.8	3	18.2	18.2			
39	2	14	3	28	19	66	3.73	1.184
	3	21.2	4.5	42.5	28.8			

40	10	9	6	22	19	66	3.47	1.427
	15.2	13.6	9.1	33.3	28.8			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

-تحليل نتائج المحور الثالث: معدل المتوسط الحسابي لمتغير المحور الثالث هو 2.70 وهي استجابة ضعيفة.

جدول رقم 12: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع

الرقم	العبارة					المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
41	8	9	0	25	24	66	3.98	1.00
	12.1	1.36	0	37.9	36.4			
42	8	6	0	24	28	66	4.09	1.003
	12.1	9.1	0	36.4	42.4			
43	9	5	2	29	21	66	3.73	1.354
	13.6	7.6	3.0	43.9	31.8			
44	1	4	5	31	25	66	4.14	0.910
	1.5	6.1	6.	47.0	37.9			
45	4	7	7	21	27	66	3.91	1.224
	6.1	10.6	10.6	31.8	40.9			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 24

-**تحليل نتائج المحور الرابع:** معدل المتوسط الحسابي للمحور الرابع هو 3.97 وهي استجابة مرتفعة.

خامسا: اختبار فرضيات الدراسة:

-تحديد فرضيات الدراسة:

الفرضية H0: **لا** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين التسرب النقدي وبين الوعي المصرفي والصيرفة الالكترونية.

الفرضية H1: **يوجد** تأثير ذو دلالة احصائية بين التسرب النقدي وبين الوعي المصرفي والصيرفة الالكترونية.

لاختبار فرضيات الدراسة يجب كتابة معادلة الانحدار الخطي والتي ستكون من الشكل:

$$Y= a_0 +B_1X_1+B_2X_2+\mu$$

حيث: **Y** هو المتغير التابع والمتمثل في العوامل المؤثرة في التسرب النقدي.

X_1 هو المتغير المستقل الأول و المتمثل في الوعي المصرفي.

X_2 هو المتغير المستقل الثاني و المتمثل في الصيرفة الالكترونية.

a_0, **B1**, **B2** هي معلمات أو مقدرات النموذج.

الجدول رقم 13 :جدول إحصائيات تحليل التباين ANOVA

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	73,187	28	2,614	3,985	,000[b]
	Résidu	24,268	37	,656		
	Total	97,455	65			
2	Régression	83,638	40	2,091	3,784	,000[c]
	Résidu	13,816	25	,553		
	Total	97,455	65			

من الجدول رقم 12 نلاحظ أن احتمالية f أصغر من 0.05 (قيمتها 0.000) سواء تعلق الأمر بالمتغير المستقل الأول أو الثاني، وبالتالي فإن النموذج له دلالة احصائية وهو مقبول احصائيا، وبالتالي نقبل H1 ونرفض H0 أي أن يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين التسرب النقدي وبين الخدمات المصرفية والصيرفة الالكترونية.

الجدول رقم 14: معامل الارتباط R

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,867[a]	,751	,563	,810
2	,926[b]	,858	,631	,743

حيث R معامل الارتباط وR-deux معامل التحديد.

من الجدول رقم 13 نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بالنسبة للمتغير المستقل الأول أي الوعي المصرفي هي 0.867 أي أن 86.7% من التغيرات الحاصلة في الظاهرة المدروسة وهي التسرب النقدي مفسرة بواسطة الوعي المصرفي.

من الجدول رقم 13 نلاحظ أيضا أن قيمة معامل الارتباط للمتغير المستقل الثاني أي الصيرفة الالكترونية هي 0.926 أي أن 92.6% من التغيرات الحاصلة في الظاهرة المدروسة وهي التسرب النقدي مفسرة بواسطة الصيرفة الالكترونية.

خلاصة الفصل الثاني : من خلال الدراسة التطبيقية تبين أنه يوجد علاقة عكسية وطيدة ومتينة بين التسرب النقدي و بين التوعية المصرفية والصيرفة الالكترونية ،حيث كلما ارتفع مستوى التوعية المصرفية والصيرفة الالكترونية قل مستوى التسرب النقدي و العكس صحيح.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال الدراسة التي تمت و التي اهتمت بالكتلة النقدية وظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي اتضح لنا أن الجهاز المصرفي بصفة عامة و البنوك التجارية تسببت بصفة مباشرة في انتشار و اتساع الظاهرة المدروسة وهي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز الصرفي .إن غياب أو قلة الوعي المصرفي و الصيرفة الالكترونية أدى إلى غياب الشمول المالي والذي كان له انعكاسا سلبيا على أداء الجهاز المصرفي و البنوك التجارية ،مما أدى إلى الأفراد إلى فقد الثقة اتجاهها ،وهذا ما أدى بعدم عودة الكتلة النقدية إلى البنوك و بقائها خارج الجهاز المصرفي.

اختبار الفرضيات:

- ✓ إن تدني أو انخفاض الوعي المصرفي لدى الأفراد في الجزائر ساهم بشكل مباشر في احتفاظ الأفراد بالأموال خارج الجهاز المصرفي وأحد أهم العوامل التي ساعدت تسرب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ إن غياب أو قلة الصيرفة الالكترونية في الجزائر من العوامل الأساسية التي دفعت بالأفراد لاحتفاظهم بأموالهم وعدم وضعها في البنوك خوفا من غياب السيولة وهذا ما أدي في النهاية في وجود كتلة نقدية ضخمة خارج الجهاز المصرفي .وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- ✓ إن الشمول الرقمي أو رقمنه الاقتصاد الجزائري اصبح أكثر من ضرورة ملحة لتجاوز الأزمات المتكررة لغياب السيولة في البنوك و مراكز البريد واحتكارها من طرف أرباب المال ،حيث أن الظروف المالية التي تمر بها الجزائر يدفع بالسياسات القدية و السلطة النقدية لاتخاذ قرارات فعلية مستعجلة للعمل بالمحافظ الالكترونية حيث ستقل ظاهرة الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي .وهذا ما يؤكد ويثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- ✓ إن الوعي المصرفي في الجزائر لدى الأفراد له دور مهم للغاية والمتمثل في عدم احتفاظهم بالأموال وإعادتها دائما إلى الدائرة الاقتصادية، وبذلك يرتفع مستوى أداء البنوك.
- ✓ إن انتشار الصيرفة الالكترونية في الجزائر سيقضي نهائيا على أزمة السيولة و الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي و تسهيل العمليات التجارية والاقتصادية.

- ✓ إن الاقتصاد الرقمي في الجزائر سيحل الكثير من الأزمات المالية والسيولة ويوفر للأفراد سهولة المعاملات التجارية والمالية .

اقتراحات الدراسة:

- ✓ على السلطة النقدية الجزائرية إيجاد طرق ومكانيزمات لنشر الوعي المصرفي وتحفيز الافراد للتعامل مع البنوك و إن لزم الأمر إنشاء بنوك إسلامية.
- ✓ يجب على السلطة النقدية الجزائرية اتخاذ قرارات مستعجلة ولا رجعة فيها في تطبيق رقمنه الاقتصاد الجزائري.
- ✓ يجب على البنوك الجزائرية تحسين الخدمات المصرفية لاسترجاع ثقة الأفراد الضائعة و تعاملهم مع البنوك
- ✓ على السلطة النقدية الجزائرية تشجيع الصيرفة الالكترونية والتعامل ببطاقات الدفع الالكتروني واستخدام المحافظ الالكترونية.
- ✓ تطبيق القوانين بصرامة للتعامل بالفاتورة وفرض السجل التجاري الالكتروني.
- ✓ محاربة الاقتصاد الموازي و الفساد المالي.

آفاق البحث:

يعتبر هذا البحث حلقة ضمن بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، بحوث مقبلة ستناقش حتما إشكاليات أخرى نقترح منها:

- أثر التسرب النقدي على العملة الوطنية.

-العلاقة بين التسرب النقدي والتهرب الضريبي.

-التسرب النقدي من منظور الشريعة الاسلامية.

المراجع

المراجع العربية:

- أشرف حسن محمد. (2014). أنظمة الدفع الالكتروني وطرق حمايتها. *مجلة الدراسات المالية و المصرفيةالعدد2.الأردن.*
- أحمد بوراس، و سعيد بريكة. (2014). أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات و المخاطر. القاهرة: دار الكتاب والحديث.
- أكرم حداد، و مشهور هذلول. (2005). *النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري* (الإصدار الاولى). عمان: دار وائل للنشر.
- الطاهر لطرش. (2001). *تقنيات ابنوك* (الإصدار السادسة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- المبارك محمد. (2006). *إقتصاد النقود* (الإصدار الأولى). الجزائر: دار الأديب.
- بخراز يعدل فريدة. (2008). *تقنيات وسياسة التسيير المصرفي* (الإصدار 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن علي عزوز. (2008). *محاضرات في نظرية السياسة النقدية* (الإصدار 3). الجزائر.
- بونارد بوكسيه. (1989). *أصول الاقتصاد الكلي* (الإصدار 1). (عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المترجمون) المؤسسة الجامعية.
- تقرورت محمد. (2005). واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي. *مذكرة ماجيستير*. الشلف، الجزائر.
- ثائر محمد رشيد. (2008). إقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق اسبابه ونتائجه وسبل مواجهته. *مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات العدد 1 العراق.*
- جلال عايد الشورة. (2009). *وسائل الدفع الالكتروني*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- حمزه الحاج سودار. (2009). *علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك الاسلامية في ظل نظام الرقابة البنكية التقليدية* (الإصدار 1). عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع.
- خبابة عبد الله. (2008). *الاقتصاد المصرفي*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- خوبزي مريم. (2015). واقع وسائل الدفع الالكنرونية وكيفية ادارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية،العدد4* .الجزائر.
- رحيم حسين، و معراج هواري. (2004).الصيرفة *الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية*. االشلف، الجزائر.
- زكرياء عبد الحميد باشا. (1989). *نقود وبنوك مع وجهة النظر الاسلامية* (الإصدار الأول). الكويت.
- عبد الله سليمة.(2008) دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي *مذكرة ماجيستير*. باتنة.الجزائر.

- سوزي عدلي ناصر. (2005). *مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي* (الإصدار الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- صالح مفتاح. (2003). *النقود والسياسة النقدية*. الجزائر.
- صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. 2.
- عرابة رابح. (2012). دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري. *مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد 8* . الجزائر.
- علي حسين الحسن. (2014). *إقتصاد الظل أسبابه وآثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه* (الإصدار الرابع). سوريا.
- عمر احمد إدريس عثمان. (2001). التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي.مذكرة ماجيستسر. أم درمان، السودان.
- فريديريك شنايدر، و انستي دومينيك. (2002). *الاختباء وراء الظلام*. قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- فضيل الرايس. (2013). *التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر*. باتنة، الجزائر.
-نصر حمود مزيان فهد .(2011) .إمكانية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية.مجاة كليةالادارةوالاقتصاد.العدد 4
- محمد ابراهيم عبدالرحيم. (2014). *إقتصاديات النقود والبنوك*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- محمد الشريف. (2010). *محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية* (الإصدار الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية.
- مصطفى رشدي شيحة. (1996). *النقود والبنوك في الاقتصاد*. القاهرة، مصر: دار المعرفة.
- معروف هوشيار. (2005). *تحليل الاقتصاد الكلي* (الإصدار الاول). عمان: دار الصفاء.
- منير الجنبيهي، و ممدوح الجنبيهي. (2005). *البنوك الالكترونية*. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- نغم حسين نعمة، و أحمد نوري حسن. (2018). مؤشر قياس الشمول المالي في العراق. *وقائع المؤتمر العلمي التخصصي* . بغداد.
- نهداد الكريم العبيدي. (2015). تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصرق التجاري.العراق: مجلة الغري في العلوم الاقتصادية والاداريةالعدد 1.
- نوال بن عمارة. (2004). وسائل الدفع الالكتروني الآفاق والتحديات. *الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية*. ورقلة، الجزائر..
- بنك الجزائر. (جوان, 2019). النشرة الاحصائية الثلاثية. *رقم 46* . الجزائر.

- صاري علي. (ديسمبر, 2014). سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013. *العدد7* . الجزائر.

- كربالي بغداد. (جانفي, 2005). تظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر. *العدد 8*. الجزائر.

لكصاصي محمد. (2013). التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر 2012. *تدخل محافظ البنك الجزائري أمام المجلس الشعبي الوطني.*

محمد لكصاصي(ديسمبر 2018). حوصلة حول التطورات لنقدية والمالية في الجزائر سنة2017-2018.الجزائر.

بنك الجزائر. (2016). *التطورات النقدية والاقتصادية في الجزائر.*

المراجع الأجنبية:

- Goux, J. F. (1995). *Economie monétaire et financiére* (éd. 2). Paris
- Banque d'Algérie 2009

المواقع الالكترونية:

fcdrc.com. (2019). Récupéré sur economical

الملاحق

الاستبيان

المحور الأول: المتغيرات الشخصية

1- **السن:** ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

2- **المستوى التعلمي:** ☐ التاسعة أساسي ☐ ثانوي ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ما بعد التدرج

3- **المهنة:** ☐ موظف ☐ رجل أعمال ☐ أعمال حرة ☐ موظف بالبنك

التسلسل	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
		1	2	3	4	5

المحور الثاني: الخدمات المصرفية

أولا: نوعية الخدمات الصرفية						
1	لدي معرفة عن حسابات التوفير					
2	لدي معرفة عن الحساب الجاري					
3	لدي معرفة عن التسهيلات البنكية					
4	لدي معرفة عن البطاقات الائتمانية					
5	لدي معرفة عن الحوالات المصرفية					
6	لدي معرفة عن الصيغ الاسلامية					
7	لدي معرفة عن الكفالات الاسلامية					
8	لدي معرفة عن شراء وبيع العملة					
9	لدي معرفة عن الشيكات المصرفية					
10	لدي معرفة عن خدمات التسديد الآلي للفواتير					

11	لدي معرفة عن الاعتمادات السندية					
12	لدي معرفة عن الخدمات الالكترونية عبر الانترنت					
13	أتفقد الخدمات المصرفية وأتابع كل جديد					
14	يقدم البنك الاقتراحات لتحسين الخدمات البنكية					
ثانيا: تسويق المنتوجات البنكية						
15	يهتم البنك بالتواصل مع وسائل الاعلام للتعريف بمنتوجاته					
16	يتواصل البنك مع عملائه ويبلغهم بكل ما هو جديد					
17	ينشر البنك تقارير مالية لتوعية العملاء مصرفيا					
18	يتعامل المصرف مع الصحف لنشر أخباره					
19	موظفي البنك يقومون بنشر التوعية المصرفية					
20	يعتمد البنك على الملصقات الدعائية					
21	لدى البنك موقع انترنت					
22	يقوم البنك بفعاليات للتوعية المصرفية					
23	يتواصل البنك مع زبائنه عبر مواقع التواصل الاجتماعي					
ثالثا: دور السلطة النقدية في نشر الوعي المصرفي						
24	للسلطة النقدية دور في التوعية المصرفية					
25	تجهز السلطة النقدية النشرات للتوعية					
26	للسلطة النقدية موقع الكتروني لخدمة الأفراد					

27	السلطة النقدية تشجع الأفراد على التعامل مع البنوك					
28	السلطة النقدية تحمي مصالح الأفراد					
29	السلطة النقدية تحاسب البنوك عند الأزمات					

المحور الثالث: الصيرفة الالكترونية

30	سهولة انشاء حساب الكتروني					
31	سرعة الدخول للحساب البنكي الالكتروني					
32	سهولة تحويل الأموال الكترونيا					
33	سهولة تسديد فواتير الخدمات العامة (الكهرباء والغاز.....)					
34	سهولة تسديد فواتير الخدمات الحكومية (الجوازات.....)					
35	سهولة عرض وكشف الحسابات والأرصدة					
36	يحافظ البنك على خصوصية الزبون					
37	إمكانية استخدام البطاقة الالكترونية في أي مكان من العالم					
38	أوافق على اجبارية الدفع الالكتروني					
39	أضع ثقتي في بطاقة الدفع الالكتروني					
40	أستطيع التعامل مع بطاقة الدفع الالكتروني					

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في التسرب النقدي

41	ضرورة الزامية التعامل بالفاتورة					

42	ضرورة استخدام السجل التجاري الالكتروني					
43	ضرورة التعامل بالشيك في المعاملات التجارية					
44	ضرورة فرض عقوبات صارمة للحد من التهرب الضريبي					
45	ضرورة رقمنه الاقتصاد للقضاء على السوق الموازي					